

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكامة أم رهين بحدود التطبيق؟

The Evaluation of the Impact of Public Policies Between Theory and Practice: A Driver of Good Governance or Limited by Implementation Constraints?

بوعارة محمد الطاهر

جامعة الجزائر 1
tabouara@yahoo.fr

معاشوننبيلة*

جامعة الجزائر 1
ryanes0713@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2026 /05 /14 تاريخ قبول المقال: 2026 /08 /16 تاريخ نشر المقال: 2026 /09 /22

الملخص:

في ظل شح الموارد وارتفاع الحاجيات، أصبح تقييم السياسات العمومية يحظى بأهمية متزايدة وذلك بالنظر إلى الحاجة الملحة لعقلنة الإنفاق العمومي وترشيده، وضمان تحقيق أعلى مستويات الكفاءة العمومية. ولم يعد التقييم مجرد أداة تقنية لإنتاج المعلومات حول تنفيذ السياسات ونتائجها وآثارها، بل أضحت آلية أساسية لتعزيز الشفافية والمساءلة ودعم عملية صنع القرار وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد. ويُعد تقييم أثر السياسات على المستفيدين منها من أبرز أشكال التقييم، لما يتيح من قياس مدى تحقيق الأهداف المنشودة. ورغم التطور الذي شهدته المناهج الإحصائية وتقنيات تحليل المعطيات، لا يزال تقييم السياسات العمومية يواجه عدداً من التحديات والحدود المنهجية. الكلمات المفتاحية: التقييم، السياسات العمومية، الحكم الرشيد، الأثر، الواقع المضاد.

Abstract :

In a context marked by scarce resources and growing needs, public policy evaluation has gained increasing importance due to the pressing need to rationalize and optimize public spending while ensuring the highest levels of public efficiency. Evaluation is no longer merely a technical tool for producing information on the implementation, outputs, outcomes, and impacts of public policies; it has become an essential mechanism for enhancing transparency and accountability, supporting decision-making processes, and strengthening good governance.

Impact evaluation, in particular, represents one of the most significant forms of evaluation, as it makes it possible to assess the extent to which public policies achieve their intended objectives. Despite the considerable progress made in statistical methods and data analysis techniques,

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكمة أم رهين بحدود التطبيق؟

public policy evaluation still faces several methodological and practical challenges and limitations.

Keywords: Evaluation, Public Policies, Good Governance, Impact, Counterfactual.

المقدمة:

في ظل تزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتعقيدها، واشتداد الضغط على الموارد العمومية، وتنامي مطالب المواطنين بالشفافية والمساءلة وجودة الخدمات، برز تقييم السياسات العمومية كأداة أساسية لتحسين فعالية العمل الحكومي وترشيد القرار العمومي وكمطلب ضروري لتبرير استخدام المال العام وإضفاء الشرعية على الفعل العمومي.

إذ يقوم تقييم السياسات العمومية على إخضاع هذه الأخيرة، باعتبارها مجموعة من الإجراءات تتم في إطار القانون لتستنبط جوابا مُأسسا عن مشكلة ما و ترتبط بمجموعة تفاعلات ديناميكية معقدة مميزة في سياقها القراري و مرتبطة بثقافة و منظومة قيم فكرية و سياسية و ببنائية السلطة و توزيعها¹، إلى نموذج سببي يتيح إقامة علاقات واضحة بين معطيات المشكلة الجماعية المطروحة، وأهداف السياسة والوسائل المسخرة لها، ونتائج تنفيذها، والآثار المترتبة عنها، و ذلك بهدف إصدار حكم مستنير حول قيمة السياسة استنادا على معايير الملاءمة، والفعالية، والنجاعة، و أخرى.

ولا يقتصر تقييم السياسة العمومية على تقدير مدى فعالية هذه الأخيرة في تحقيق النتائج المرجوة أو كفاءتها في استخدام الموارد فحسب وإنما يتعدى ذلك ليشمل مدى قدرة الأهداف المسطرة للسياسة على الاستجابة للمشكل المرصود أو الاحتياجات المحصاة من جهة وتقييم الآثار الناجمة عن تنفيذ السياسة ومدى استدامتها، فقد أصبح من الضروري الوقوف على أثرها الفعلي ومدى إسهامها في إحداث التغيير المنشود في حياة الأفراد والمجتمع. ومن هنا تبرز أهمية تقييم أثر السياسات العمومية باعتباره أداة محورية لقياس النتائج الحقيقية للتدخلات العمومية، وتحليل انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية.

كما تتعزز أهمية تقييم الأثر بوصفه مقارنة متقدمة تتجاوز المقاربات التقليدية التي تركز على الوسائل أو المخرجات، ليهتم بشكل أساسي بالنتائج النهائية والآثار الملموسة، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، أنية أو طويلة المدى.

¹ طه لحميداني، "البرلمان المغربي واجتراح تقييم السياسات العمومية"، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، العدد 33، 2012، ص 68.

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكامة أم رهين بحدود التطبيق؟

يُعد تقييم الأثر أداة أساسية لدعم اتخاذ القرار العمومي، من خلال توفير معطيات موضوعية قائمة على أدلة قوية، تمكّن صانعي السياسات من تحسين تصميم البرامج العمومية، وتصحيح الاختلالات، وتعزيز الشفافية والمساءلة. كما يساعد في توجيه الموارد نحو التدخلات الأكثر نجاعة، بما يضمن تحقيق تنمية أكثر عدالة وفعالية.

وعلى الصعيد العالمي، تُعد هذه التقييمات أداة مركزية لبناء المعرفة حول فعالية برامج التنمية، من خلال توضيح ما ينجح وما لا ينجح في الحد من الفقر وتحسين الرفاه².

أما على الصعيد العملي، فرغم التطور الكبير الذي شهدته التقنيات الإحصائية والاقتصاد القياسي، وما أتاحتها من أدوات متقدمة ومبتكرة لتعزيز دقة تحليل البيانات وتعزيز قدرة الباحثين على قياس الأثر، فإن تقييم أثر السياسات العمومية لا يزال يواجه تحديات منهجية معقدة تطرح تساؤلات جوهرية حول مدى موثوقية نتائجها. فهذه الأدوات، على أهميتها، تلاقى في الواقع صعوبات عدة، من أبرزها محدودية أو غياب المعطيات الدقيقة والموثوقة، وصعوبة بناء الوضعية المضادة (counterfactual) التي تمثل حجر الأساس في الاستدلال السببي، ضف إلى ذلك تأثير العوامل الخارجية غير القابلة للحصر والتي قد تتداخل مع نتائج التدخلات العمومية.

فمن خلال ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى التطرق إلى بعض المحطات الهامة في سيرورة تقييم أثر السياسات العمومية، مع إبراز العوائق المنهجية والتقنية التي تعترضه، ثم استشراف الآفاق الممكنة للحد من انعكاسات هذه العوائق وتحسين فعالية هذا التقييم.

سوف يُخصّص المبحث الأول للإطار المفاهيمي لتقييم السياسات العمومية و ذلك بهدف الإحاطة بالموضوع من خلال التوقف عند المفهوم العام لتقييم السياسات العمومية، مع تبيان أنواعه المختلفة، وتحديد الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، بينما يتناول المبحث الثاني تقييم أثر السياسات العمومية ودوره في ترسيخ المساءلة والشفافية وتحسين الأداء العمومي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والمنهجي لتقييم السياسات العمومية

² Paul J. Gertler, Sebastian Martinez, Patrick Premand, Laura B. Rawlings, and Christel M. J. Vermeersch, Impact evaluation in practice, second edition, world bank group.2016, page 4.

تققيم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكامة أم رهين بحدود التطبيق؟

يستعرض هذا المبحث، بدايةً، الإطار المفاهيمي لتققيم السياسات العمومية وأهدافه، ثم ينتقل إلى عرض أنواع التققيم ومعاييرها.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف تققيم السياسات العمومية

لتيسير استيعاب إشكالية الدراسة وإحكام الإطار المفاهيمي الخاص بها، يتناول هذا المطلب في مرحلة أولى تعريف السياسات العمومية، باعتبارها مجموعة الأنشطة والإجراءات التي تعتمدها الدولة لبلوغ أهداف معينة. ثم ينتقل إلى تحديد مفهوم تققيم السياسات العمومية بوصفه أداة منهجية لقياس نتائج هذه السياسات وأثرها، قبل أن ينتقل هذا المبحث للخوض في الأهداف الأساسية لتققيم السياسات، والتي تتمثل أساساً في تحسين الأداء، ودعم اتخاذ القرار، وتعزيز الحكامة والفعالية في التدخل العمومي.

أولاً: تعريف السياسات العمومية

تعرف السياسات العمومية على أنها حلول تقّدها السلطات العمومية المختصة لمشاكل صعبة أو احتياجات مجتمعية يعبر عنها بمجموعة متنوعة من الإجراءات التنظيمية أو البرامج أو المشاريع أو الأنشطة.³

وتظهر السياسات العمومية كإجراءات رسمية محددة ومترابطة، تعلنها أو تنفذها في لحظة معينة سلطة دولة شرعية، على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي، وموجهة نحو حل مشكلة عامة.⁴

كما عُرِّفت السياسة العمومية على أنها برنامج عمل خاص بمنظمة أو أكثر، يهدف إلى تحقيق أهداف في منطقة معينة وفي إطار زمني معين وتنفيذه يتطلب موارد بشرية ومادية ومالية يجب استغلالها بحكمة. ومن المفترض أن تشكل السياسات العامة كلاً متماسكاً يهدف إلى تلبية توقعات المواطنين. إلا أن تنوع المجالات التي تُعنى بها السياسة وتعدد الأهداف المرجوة والجهات الفاعلة تفرض إجراء تقييمات منتظمة لدرجة نجاح كل نظام وتماسكه الشامل.⁵

والملاحظ أن اختلاف هذه التعريفات يرجع إلى تركيز كل منها إما على الفاعلين الحائزين على السلطة العمومية، أو على المشكلات الاجتماعية التي يجب حلها، أو على إجراءات الدولة المتخذة.

³ المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أرابوساي) الدليل الإرشادي لتققيم السياسات العمومية، 2022، ص6.

⁴ قاموس الإدارة العمومية 2014

⁵ M. Nasser Mansouri Guilan, Promouvoir une culture de l'évaluation des politiques, les avis du conseil économique social et environnemental, 2015, page 9.□

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكمة أم رهين بحدود التطبيق؟

أما من حيث تكوين السياسة العمومية وبنيتها، فهي تتألف من منظومة متكاملة تضم مجموعة من الأنشطة والإجراءات التنظيمية، تتجسد في شكل سياسات وبرامج ونشاطات مترابطة، يمكن تمييزها وتعريفها على النحو التالي:

• **السياسة:** مجموعة معقدة من البرامج والمشاريع والإجراءات والمعايير والتنظيمات التي تخدم نفس الغرض العام.

• **البرنامج (أو المشروع):** مجموعة من الأعمال (أو المشاريع) المحددة بدقة في وسائلها وأهدافها المحدودة في الوقت والتي تعمل سوية على تحقيق الهدف العام.⁶

• **النشاط:** عملية غير قابلة للقسم، محددة بوضوح من حيث الأهداف والوسائل وكيفية التنفيذ.

ثانيا: تعريف تقييم السياسات العمومية وأهميته:

نشأ علم التقييم الحديث من داخل العلوم الاجتماعية، حيث يقوم على المنهج العلمي القائم على الملاحظة والتحليل. ومع ذلك، فإن جذور التقييم تعود إلى الحضارات القديمة، إذ تشير المعطيات التاريخية إلى أن المصريين القدماء كانوا يراقبون الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، كما استخدم الصينيون امتحانات الخدمة المدنية لقياس كفاءة الموظفين، في حين اعتمد سقراط على التقييم الشفوي كأداة تعليمية. ومع تطور الفكر العلمي في القرن السابع عشر، خاصة مع بروز المنهج التجريبي، بدأ التقييم يأخذ طابعاً أكثر تنظيماً.

وخلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين، صار التقييم ممارسة أكثر انتظاماً في الولايات المتحدة وأوروبا، حيث تم استخدام أدوات علمية نذكر منها الاستبيانات والتحليل الإحصائي. كما كان لبرامج كبرى مثل "الحرب على الفقر" دور كبير في تعزيز أهمية التقييم كأداة لقياس النتائج. وفي الوقت نفسه، ظهرت إصلاحات في الإدارة العامة مثل "الميزانية حسب الأداء" ونظام التخطيط والبرمجة، التي ربطت بشكل أوثق بين التخطيط والنتائج.

وفي ظل الأوضاع التي سادت خلال العقود الفارطة والتي اتسمت بارتفاع المطالب الشعبية بترشيد الانفاق العمومي وبضرورة تحسين الخدمات العمومية خاصة في ظل محدودية الموارد وازدياد الحاجيات، و

⁶ Renaud Epstein, Des politiques publiques aux programmes : l'évaluation sauvée par la LOLF, enseignements de la politique de la ville », , la documentation française « Revue française des affaires sociales » 2010, 228.

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكمة أم رهين بحدود التطبيق؟

ذلك بالتوازي مع بروز مفهوم التنمية المستدامة، والذي يفرض ضرورة تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الحالية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، بما يشمل حماية البيئة وضمان استدامة الموارد، برزت الحاجة الملحة إلى تكريس تقييم السياسات العمومية كأداة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد وتحسين الكفاءة العمومية.

في خضم هذه التطورات، تعددت وتباينت المقاربات التي تناولت تعريف التقييم وذلك تبعاً لاختلاف الزوايا النظرية والمنهجية المعتمدة، مما أدى إلى تنوع التعريفات وتشعبها وفقاً للمنظور الذي يُنظر من خلاله إلى السياسة العمومية.

وقد انعكس هذا التعقيد على إمكانية تحديد مفهوم دقيق وموحد للتقييم يتفق حوله جميع المختصين في المجال، حيث أقر Bernard Perret أن إجراء تشخيص حول تقييم السياسة العمومية، ليس بالأمر الهين باعتبار أن مجال الممارسات الواجب أخذها بعين الاعتبار يبدو كمجال مجزء في الواقع، تتحدى حدوده الغامضة كل محاولة لحصره.⁷

كما تعتقد Lamarque Danielle، ضمن السياق نفسه، أن تحديد وظيفة وموضوع التقييم يتطلب صرامة و صبرا، مما يجعله يبقى ضحية للتناقض الذي يرافقه منذ نشأته و باحثا عن هوية واضحة و اعتراف كامل.⁸

إذ يعرف تقييم السياسات العمومية على أنه معرفة و قياس الآثار الخاصة بالسياسة، و هو الأمر الذي يفترض أن تكون السياسة المقيمة محددة بوضوح، و يتمحور هذا التقييم حول المكونات الثلاث للقرار العمومي: الأهداف والوسائل والنتائج.⁹

كما يعرف تقييم السياسة العمومية على أنه منظومة ذات أهمية حاسمة بالمعنى المزدوج للكلمة، فهي تقنية مهنية وضرورة ديمقراطية، فالتقييم ليس مجرد عملية للقياس، فمجرد أن نرغب بقياس نتائج سياسة ما،

⁷ كان هذا التصريح خلال المؤتمر الأول للمؤسسة الفرنسية للتقييم المنعقد ب Marseille في 4 جوان 1999، حيث تناول إشكالية صعوبة تعريف تقييم السياسة العامة.

⁸ Danielle Lamarque, l'évaluation des politiques publiques locales, Paris, librairie générale de droit et de jurisprudence, LGDJ, 2004, P 11.

⁹ Marcel Rheume, « l'évaluation de l'action publique », conférence présentée à la cour des comptes dans l'atelier réforme administrative et renforcement du contrôle public, cour des comptes, 14-15 Décembre 1998.

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكامة أم رهين بحدود التطبيق؟

يجب أن نكون قادرين على تحديد ما يعود لهذه السياسة وما لا يعود لها، بمعنى أن أي عملية تقييمية لا يجب أن تكون قياسا فقط و إنما تفسيرا للعوامل التي أنتجت الآثار¹⁰.

و قد عرف أيضا على أنه تلك الدراسة المنجزة بهدف تقدير قيمة هذه السياسة من حيث أهدافها وطرق تنزيلها على أرض الواقع ونتائجها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وقياس مستوى الأداء، وذلك كله من أجل تقدير مدى وجاهة هذه السياسة. ومن هذا المنطلق، أصبح تقييم السياسة العمومية يكتسي مزيدا من الأهمية داخل النقاش العمومي، خاصة وأن الرأي العام والساسة أصبحوا تواقين إلى الاعتماد في قراراتهم على معطيات ملموسة ومضبوطة. غير أنه يبقى أساسيا، بالنسبة للمقيم، عدم الذهاب في وصفته إلى حد توجيه السياسات.¹¹

من جهة أخرى عرف تقييم السياسات العمومية على أنه تحليل القيمة العلني للفائدة الاجتماعية للسياسات من خلال معرفة ما يلي:

- الترابط المنطقي لمختلف مستويات الأهداف.

- التأثيرات قصيرة و طويلة الأجل للعمل العمومي، سواء بالنسبة للمستفيدين المباشرين أو غير المباشرين.¹²

كما أن تقييم التدخلات العمومية هو إجراء يتم اعتمادا على مجموعة من المعايير، وهدفه هو محاكاة وتوقع وقياس التأثيرات المباشرة والجانبية التي تنتجها السياسات العمومية مع مرور الوقت، مع مراعاة الأهداف المنشودة و أخذ بعين الاعتبار سياق اتخاذ القرار وتطوره.¹³

يساعد تقييم الأداء والنتائج على فهم سبب نجاح بعض السياسات وعدم نجاح البعض الآخر. من خلال إنتاج واستخدام وتشجيع إنتاج ملاحظات ملموسة حول أداء السياسات، فإن تقييم النشاط العمومي يعزز جودة صنع القرار مع تقديم توصيات متخصصة لتحسين صياغة السياسات وتنفيذها.¹⁴

¹⁰ Sylvie Trosa, l'évaluation des politiques publiques, institut de l'entreprise, Novembre 2003, P 05.

¹¹ المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، الدليل الإرشادي لتقييم السياسات العمومية "GUID 9020"، 2016، الصفحة 8.

¹² موريس: الرئيس الشرفي للمؤسسة الفرنسية للتقييم، وأستاذ محاضر في الجامعات الفرنسية والأوروبية. مختص بتقييم السياسات العامة، وقد قدّم هذه المحاضرة خلال ملتقى حول تقييم السياسات العامة بمجلس المحاسبة في الجزائر العاصمة، من 20 إلى 21 أكتوبر 2007.

¹³ Mostefa OUKI, l'évaluation des politiques publiques : un outil de bonne gouvernance, Edilivre, 2020.

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكامة أم رهين بحدود التطبيق؟

إن تقييم السياسات العامة هو عمل سياسي وفني. ومن الضروري دراسة درجة نجاح السياسات التي تنفذها السلطات العامة (الدولة، السلطات المحلية، وما إلى ذلك)، وتقديم التقارير إلى المواطنين وتحسين التدخل العام في المستقبل. ويحظى هذا الموضوع باهتمام متزايد في جميع أنحاء العالم. وفي نهاية عام 2014، اعتمدت الأمم المتحدة، ولأول مرة في تاريخها، قرارا يهدف إلى تعزيز قدرات الدول في مجال التقييم.¹⁵

أما فريق العمل حول تقييم البرامج والسياسات العمومية التابع لمنظمة الانتوساي وهي المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة، فقد عرف التقييم على أنه مناهج بحث نظامية لتقدير الآثار المباشرة وغير المباشرة لبرنامج، سياسة أو أي عمل عمومي، بالنسبة للأهداف المحددة أو/ والوسائل المستخدمة.¹⁶

ونستنتج مما سبق أن مفهوم تقييم السياسة العامة متعدد الأبعاد، ويشمل ثلاثة أبعاد رئيسية:

البعد المعرفي: يهدف التقييم إلى إنتاج معرفة دقيقة وموثوقة حول آثار السياسات ونتائجها، بما يمكن صانعي القرار من قياس حصيلة تدخلاتهم وفهم انعكاساتها على مختلف المجالات، سواء كانت بيئية أو اجتماعية أو اقتصادية،

البعد القيمي: يتجاوز التقييم مجرد الوصف والتحليل، ليؤسس لحكم معياري حول قيمة السياسات والبرامج العمومية، استنادًا إلى إطار مرجعي مؤسساتي واضح يحدد الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الفاعلين، ويضمن في الوقت ذاته استقلالية عملية التقييم وموضوعيتها.

البعد الواسطي: وفق Rossi و Freeman، يشكّل التقييم أداة لإحداث التغيير الاجتماعي، ووسيلة تعليمية وتعبوية لفواعل السياسة العمومية، تسهم في تحسين الممارسات وتعزيز التعلم المؤسسي ودعم اتخاذ القرار المستند إلى الأدلة.

بهذا الشكل، يظهر التقييم ليس فقط كأداة لرصد النتائج، بل كعملية شاملة تمكّن من تعزيز فعالية السياسات العمومية وتحسين أثرها على المواطنين.

¹⁴ OCDE, Cadre d'action en matière de bonne gouvernance publique, éléments fondamentaux pour le bon fonctionnement des administrations publiques, P107.

¹⁵ Nasser Mansouri Guilan, Op cit, P 09.

¹⁶ INTOSAI, Rapport du congrès de Montevideo de l'organisation des institutions supérieures de contrôle « intosai », 1998 ,P4.

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكمة أم رهين بحدود التطبيق؟

ثالثا: أهداف تقييم السياسات العمومية:

يتمثل الغرض الأساسي من عملية التقييم في معرفة مدى كفاءة وفعالية تسيير وتنفيذ البرامج الحكومية، وبالتالي مساعدة مخططي السياسات وصانعي القرار على التوزيع الأمثل للموارد العامة بين مختلف البرامج والسياسات الاجتماعية.

فصانعو السياسات يتحملون عبء الاختيار بين أهداف اجتماعية متنافسة، وبين عدة بدائل وطرق يمكن من خلالها تنفيذ هذه السياسات. وفي هذا السياق، يكتسب التقييم غاية تسييرية (finalité gestionnaire) في تحقيق التقسيم الأكثر عقلانية للموارد البشرية والمالية بين مختلف الأنشطة، وتحسين أداء المصالح المكلفة بتنفيذ البرامج العمومية.

و لتقييم لسياسات العمومية أهداف أخرى نذكر منها:

أهداف بيداغوجية: تساهم وظيفة التقييم البيداغوجية في تطوير القدرات المهنية داخل الإدارة العمومية، من خلال تعزيز التعلم المستمر لدى الموظفين والمسؤولين، وإبراز نقاط القوة والضعف في تنفيذ السياسات، مما يساعد على تحسين الأداء العام. كما تعمل على تعزيز ثقافة الأداء والمسؤولية داخل الإدارة، من خلال جعل النتائج معياراً لتقييم العمل. وبذلك يصبح التقييم أداة لتطوير الوعي المهني، وترسيخ قيم الخدمة العامة، وتعزيز الانتماء المؤسسي لدى العاملين داخل الإدارة العمومية.

الأهداف السياسية: يكتسي تقييم السياسات العمومية بعداً سياسياً مهماً، لأنه قد يُستخدم لدعم أو مراجعة القرارات الحكومية أو لتبرير استمرار برنامج معين أو تغييره. كما يساعد على قياس مدى نجاح الحكومة في تحقيق أهدافها، ويساهم في تعزيز شرعية العمل العمومي عندما تثبت السياسات فعاليتها ونجاحاتها. وفي ظل هذا التحول، برز التقييم كأداة لإعادة إضفاء الشرعية على الخدمة العمومية، حيث أصبح الأداء معياراً أساسياً لشرعية العمل الحكومي. فكلما أثبتت السياسات العمومية فعاليتها ونجاحاتها، زادت قدرتها على كسب ثقة المواطنين وتعزيز مشروعيتها.

الشفافية والمساءلة: يُعد التقييم أداة أساسية لتعزيز الشفافية داخل المؤسسات العمومية، لأنه يجعل نتائج السياسات قابلة للقياس والتحقق الموضوعي. كما يدعم مبدأ المساءلة من خلال تمكين المواطنين وصناع القرار من معرفة مدى التزام الجهات المنفذة بتحقيق الأهداف، مما يعزز الثقة في الإدارة العمومية ويحد من الغموض في العمل الحكومي.

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكمة أم رهين بحدود التطبيق؟

رفع الكفاءة وتحسين الأداء: يساهم التقييم في رفع كفاءة السياسات والبرامج العمومية من خلال تحديد البرامج الفعالة وغير الفعالة. كما يساعد على تحسين استخدام الموارد البشرية والمالية، وتوجيهها نحو البرامج الأكثر جدوى، مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام للإدارة العمومية وتحقيق نتائج أفضل بأقل تكلفة.

المساعدة في صنع القرار: يوفر التقييم بيانات دقيقة وموضوعية حول نتائج السياسات، مما يساعد صناع القرار على اختيار البدائل الأكثر فعالية. وبالتالي يقلل من الاعتماد على التقديرات غير المبنية على الأدلة، ويجعل عملية اتخاذ القرار أكثر عقلانية ونجاعة.

إعلام المواطنين وتعزيز الثقة: يساهم التقييم في إطلاع المواطنين على نتائج السياسات العمومية بطريقة واضحة وموضوعية، مما يعزز الشفافية ويقوي الثقة بين الدولة والمجتمع. كما يساعد على رفع الوعي العام بكيفية استخدام الموارد العامة ونتائج البرامج الحكومية، ويعزز المشاركة المجتمعية.

العدالة الاجتماعية: يساعد التقييم على قياس تأثير السياسات على مختلف فئات المجتمع، خاصة الفئات الهشة. وبذلك يمكن الكشف عن الاختلالات في توزيع المنافع والعمل على تصحيحها، مما يساهم في تحقيق عدالة اجتماعية أكبر وتنمية أكثر توازناً وشمولية.

المطلب الثاني: أنواع تقييم السياسات العمومية و معاييرها

في ضوء تعدد التعاريف التي قدمها الباحثون والممارسون لمفهوم التقييم، وتتنوع الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، يتضح أنه لا يندرج ضمن نموذج واحد، بل يتخذ أشكالاً وأنواعاً متعددة. ويظل تحديد هذه الأنواع مرتبطاً بالمعايير المعتمدة والسياق الذي يُمارَس فيه التقييم، سواء من حيث توقيته، أو أهدافه، أو الأدوات والمنهجيات المستخدمة. ومن هذا المنطلق، يمكن التمييز بين مجموعة من أنواع تقييم السياسات العمومية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: أنواع تقييم السياسات العمومية

1. بناءً على توقيت إجراء التقييم

• **تقييم مسبق:** ذو طابع استشرافي، يُنجز قبل الشروع في تنفيذ السياسة أو البرنامج، ويهدف إلى تقدير الآثار المتوقعة والمحتملة له بصورة مسبقة وذلك من أجل دراسة جدوى تنفيذ هذه السياسة، وهو بالنهاية يهدف إلى توفير عملية اتخاذ قرار تنفيذ السياسة أو ادخال تعديلات عليها أو التخلي عنها.

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكمة أم رهين بحدود التطبيق؟

• **المتزامن مع التنفيذ:** هذا النوع من التقييم يتم أثناء تنفيذ التدخل العمومي، فهو يسمح بمتابعة التنفيذ ونظراً لكون الآثار لم تكتمل بعد، فإنه يقدم تقييماً للأداء المحقق والنتائج الأولية، فيهدف إلى التحقق من مدى احترام المسار المرسوم، واقتراح إجراءات تصحيحية محتملة من حيث الاتساق والملاءمة، فضلاً عن تقديم أولى التقديرات المتعلقة بمدى فعالية السياسة المعنية¹⁷.

يهدف هذا النوع من التقييم إلى التحقق من أن الجهات المنفذة تتصرف بالتوافق مع الأهداف المسطرة ويمكن من تقدير الوسائل الواجب تسخيرها بالنظر إلى الوسائل التي تم استهلاكها.

كما يمكن أن يأخذ هذا النوع من التقييم شكلين إذ يمكن أن يأخذ هذا النوع من التقييم شكلين:

تقييم منتصف المدى: يحدث حوالي منتصف فترة تنفيذ السياسة العمومية.

تقييم أثناء التنفيذ: هو تقييم مواكب يتم طوال فترة تنفيذ التدخل .

• **البعدي أو النهائي:** يحدث بعد الانتهاء من تنفيذ السياسة العمومية، إذ يهدف هذا النوع من التقييم إلى إجراء تحليل عميق للنتائج والتأثيرات والآثار المحققة كما يساعد في اتخاذ قرار بتجديد التدخل أو عدمه، أو لتحديد التحسينات اللازمة له .

عندما يتم تنفيذ التقييم مباشرة بعد الانتهاء من تنفيذ السياسة العمومية، يُطلق عليه تقييم نهائي أما عندما يحدث بعد سنوات من الانتهاء منه، يُطلق عليه تقييماً بعدياً.

2. بناء على وضع التقييم و الجهة المنفذة له

• **التقييم الذاتي:** و هو ذلك التقييم الذي يقوم به الفريق الذي تولى تصميم السياسة و يتولى تنفيذها.

• **التقييم الداخلي:** يقوم به قسم ضمن الهيئة المسؤولة عن تنفيذ السياسة العمومية و لكن لم يساهم لا في تصميمها و لا في تنفيذها.

• **التقييم الخارجي:** يتطلب هذا النوع من التقييم اللجوء إلى أفراد أو هيئات أو مكاتب دراسات خارجية مختصة في مجال التقييم.

¹⁷ Mostefa Oukli, OP cit .

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكامة أم رهين بحدود التطبيق؟

ثانيا: معايير التقييم

ترتبط معايير التقييم ارتباطاً وثيقاً بالغاية من التقييم، والمتمثلة في تقدير مدى أهمية التدخل و قيمته وجدواه، والذي يمكن تحليله من زوايا متعددة، إذ يجسد كل معيار منظوراً مختلفاً لفهمه و تفسيره. وعند اعتماد هذه المعايير مجتمعة، فإنها تتيح تكوين صورة شاملة عن التدخل، تشمل سياق تنفيذه، وآليات تنفيذه، والنتائج المحققة، والآثار المترتبة عنه، بما يسمح في النهاية بإصدار حكم موضوعي على قيمته.

وتتضمن معايير التقييم بدور معياري وناظم، إذ تحدد الخصائص المتوقعة من مختلف التدخلات، ومنها: ملاءمتها للسياق، واتساقها مع التدخلات الأخرى، وقدرتها على تحقيق الأهداف، وكفاءتها في استخدام الموارد، إضافة إلى إسهامها في إحداث آثار إيجابية مستدامة.

وتستخدم هذه المعايير أساساً في عمليات التقييم من أجل تعزيز المساءلة، بما في ذلك إطلاع الجمهور على النتائج، ودعم التعلم المؤسسي من خلال استخلاص الدروس ومتابعة الاستنتاجات. كما لا يقتصر استخدامها على مجال التقييم فقط، بل يمتد إلى مجالات أخرى مثل المتابعة، والإدارة القائمة على النتائج، والتخطيط الاستراتيجي، وتصميم التدخلات.¹⁸

وتتمثل معايير التقييم فيما يلي:

1. **الملاءمة:** والتي تعرف على أنها مدى توافق أهداف وتصميم التدخل مع احتياجات المستفيدين، وسياسات البلد وأولوياته، وأولويات المجتمع الدولي، وكذلك الشركاء/المؤسسات، مع ضرورة الحفاظ على هذا التوافق حتى في حال حدوث تغييرات في السياق العام.¹⁹

يُقصد بعبارة «تتوافق مع» أن أهداف وتصميم التدخل يأخذان بعين الاعتبار الظروف التي يُنفَّذ فيها التدخل، سواء كانت اقتصادية أو بيئية أو متعلقة بالإنصاف، أو اجتماعية، أو مرتبطة بالاقتصاد السياسي، أو بالقدرات المتاحة.

¹⁸ OCDE, des meilleurs critères pour des meilleures évaluations, définitions adaptées et principes d'utilisation, 2019, page 5.

¹⁹ OCDE, des meilleurs critères pour des meilleures évaluations, définitions adaptées et principes d'utilisation, 2019, 2019, page 7.

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكمة أم رهين بحدود التطبيق؟

إذ يتطلب تقييم الملاءمة فحص أوجه الاختلاف والمفاضلات بين أولويات أو احتياجات متباينة، كما يتطلب تحليل أي تطور يطرأ على السياق من أجل تحديد مدى إمكانية تكييف التدخل (أو مدى تكييفه فعلياً) بما يضمن الحفاظ على ملاءمته.

إذا فمعيار الملائمة يقوم من خلاله المقيم بدراسة تكييف سياسة عامة مع بيئتها، ميزاتها وخصوصياتها، فليست هناك فائدة من تحقيق أهداف غير مرتبطة بمشاكل معينة ولا باحتياجات معينة، فلا يمكن اعتبار السياسة العمومية ملائمة إلا إذا كانت أهدافها متطابقة مع الحاجات الحقيقية على المدى القصير، الطويل والبعيد²⁰.

2. **الفعالية:** عرفت توجيهاً الانتوساي لتقييم السياسات العمومية²¹ GUID 9020 معيار الفعالية على أنه معيار يُعنى بمدى تحقيق الأهداف المحددة والحصول على النتائج المرجوة.

كما تعرف الفعالية بأنها تقييم لنتائج سياسة عمومية من خلال مقارنتها بالأهداف المرجوة، وقياس تحقيق الأهداف، فهي تبين فشل أو نجاح السياسة، وهو الأمر الذي تساعد في تقديره مؤشرات النتائج.

تجدر الإشارة إلى أن المنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية فقد أدخلت تعديلات و تحديثات على تعريف الفعالية لتكييفه مع المستجدات و التحديات الناشئة لتعرفه كم يلي:

الفعالية هي المدى الذي حقق فيه التدخل، أو يُفترض أن يحقق فيه، أهدافه ونتائجه، بما في ذلك النتائج المتميزة بحسب فئات السكان.

وقد تمت إضافة عبارتي «النتائج» و «النتائج المتميزة» لفتح المجال أمام صياغة أسئلة جوهرية تتعلق بتوزيع النتائج على مستوى الفئات المختلفة. ويتمشى هذا التوجه مع الأولوية الاستراتيجية الرامية إلى عدم ترك أحد خلف الركب، كما يشجع المقيمين على التطرق إلى قضايا ونتائج مهمة تتعلق بالإنصاف بالنسبة للفئات المهمشة، دون افتراض مسبق بأن الإنصاف يشكل هدفاً للتدخل.

²⁰ عزلاوي آمال العايب، مأسسة تقييم السياسات العامة ودورها في تفعيل الحكم الراشد في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في

العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي و إداري، 2021-2022 ص 38.

²¹ المستوى الثالث من معايير المنظمة الدولية للهيئات العليا للرقابة المالية و المحاسبة "INTOSAI".

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكامة أم رهين بحدود التطبيق؟

و قد أضاف التعريف أنه يفترض تحليل الفعالية أخذ الأهمية النسبية للأهداف أو النتائج بعين الاعتبار، إذ يتعين الموازنة بين أهمية الأهداف والنتائج المتحققة/غير المتحققة/المتوقعة عند صياغة الاستنتاجات بشأن الفعالية²².

3. **النجاعة:** النجاعة هي القدرة على الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة. بالنسبة لكيان ما، و تعني الحصول على أفضل جودة وأعلى مردودية (كمية) ممكنة من المدخلات المتوفرة.

بعبارة أخرى، الكفاءة هي الاستخدام الأمثل للموارد بهدف إنتاج مخرجات أو تحقيق نتيجة محددة²³.

كما تعرف النجاعة على أنها مدى قدرة التدخل على تحقيق النتائج، أو احتمال تحقيقها، بطريقة اقتصادية وفي الوقت المحدد.

و يشير مصطلح «اقتصادية» إلى تحويل المدخلات (الأموال، الخبرات، الموارد الطبيعية، الوقت، إلخ) إلى مخرجات وإنجازات وآثار بأفضل طريقة ممكنة من حيث الكلفة، وذلك مقارنة بالخيارات المختلفة المتاحة في السياق المعني.

أما عبارة «في الوقت المحدد» فتعني الالتزام بالآجال المحددة أو بآجال معقولة تتلاءم مع تطور السياق.

كما يمكن أن يشمل ذلك النجاعة التشغيلية (أي مدى حسن إدارة التدخل).

4. **الاتساق:** هل يتماشى التدخل مع التدخلات الأخرى المنفذة؟

هو مدى توافق التدخل مع التدخلات الأخرى المنفذة داخل بلد ما أو قطاع معين أو مؤسسة ما.

يهدف هذا المعيار إلى دراسة كيف يمكن لتدخلات أخرى (ولا سيما السياسات) أن تدعم التدخل قيد التقييم أو تضعفه، والعكس صحيح. ويشمل ذلك الاتساق الداخلي والاتساق الخارجي:

²² Des meilleurs critères pour des meilleures évaluations. définitions adaptées et principes d'utilisation, Op cit , P 10.

²³ Fondation canadienne pour l'audit et la responsabilité, guide pratique sur l'audit de l'efficience, 2013, P 9.

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكمة أم رهين بحدود التطبيق؟

• **الاتساق الداخلي** يتعلق بأوجه التآزر والترابط بين التدخلات التي تنفذها المؤسسة/الإدارة نفسها، وكذلك مدى توافق التدخل مع المعايير والمقاييس الدولية ذات الصلة التي تلتزم بها المؤسسة/الإدارة.

• **الاتساق الخارجي** يتعلق بمدى انسجام التدخل المعني مع التدخلات التي ينفذها فاعلون آخرون في السياق نفسه. ويشمل ذلك التكامل، والمواءمة، والتنسيق مع الجهات الأخرى، مع التحقق من أن التدخل يضيف قيمة حقيقية ويتجنب تداخل الأنشطة أو ازدواجيتها²⁴.

5. الأثر: ما الفرق الذي يُحدثه التدخل؟

هو مدى إحداث التدخل، أو احتمالية إحداثه، لآثار مهمة وواسعة النطاق، سواء كانت إيجابية أو سلبية، مقصودة أو غير مقصودة.

يركّز معيار الأثر على الأهمية النهائية والآثار التحويلية المحتملة للتدخل. ويهدف إلى تحديد آثاره الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على المدى الطويل أو على نطاق أوسع من تلك التي تم تقييمها سابقاً ضمن معيار الفعالية.

وبالإضافة إلى النتائج المباشرة، يسعى معيار الأثر إلى تقييم النتائج غير المباشرة والثانوية والمحتملة للتدخل، من خلال دراسة التغيرات الشاملة والمستدامة في الأنظمة أو المعايير، وكذلك الآثار المحتملة على رفاه السكان، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والبيئة.

المبحث الثاني: تقييم أثر السياسات العمومية ودورها في ترسيخ المساءلة والشفافية

وتحسين الكفاءة العمومية

سوف يتم من خلال هذا المبحث الوقوف على تطور مقاربات التقييم وانتقالها من التركيز على قياس المخرجات إلى تقدير الأثر، تبرز الحاجة إلى إبراز الكيفيات المنهجية التي توطر هذا التقييم، وكذا الأدوات المعتمدة في إنجازه.

المطلب الأول: تقييم أثر السياسات العمومية: من قياس المخرجات إلى تقدير الأثر:

تطور مقارنة تقييم السياسات العمومية

²⁴ Des meilleurs critères pour des meilleures évaluations. Définitions adaptées et principes d'utilisation, Op cit page 09.

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكامة أم رهين بحدود التطبيق؟

تصمّم السياسات العمومية وبرامج التنمية بهدف تحقيق تغييرات ملموسة في حياة الأفراد والمجتمع، مثل رفع مستويات الدخل، وتحسين جودة التعليم، والحد من الأمراض، أو تحسين مستوى المعيشة بشكل عام.

غير أن السؤال الأساسي حول ما إذا كانت هذه التغييرات قد تحققت فعليًا غالبًا ما لا يحظى بالاهتمام الكافي. ففي كثير من الأحيان، يركز صانعو السياسات ومديرو البرامج على قياس المدخلات والمخرجات المباشرة للبرنامج— مثل حجم الأموال المصروفة، وعدد الكتب المدرسية الموزعة، وعدد المشاركين في برامج التدريب أو التوظيف — بدلاً من التركيز على نتائج البرنامج وأثره الفعلي على رفاه المواطنين وجودة حياتهم.

غير أنّ إصدار حكم دقيق وموضوعي حول قيمة السياسات العمومية لا يمكن أن يكتمل بالاعتماد على معيار الفعالية وحده، بل يستوجب بالضرورة إدماج معيار الأثر بوصفه محدّدًا حاسمًا في التقييم. إن اعتماد هذا النهج يُكسب معيار الأثر مكانة محورية ضمن معايير التقييم، لكونه يجسد الغاية النهائية لأي سياسة عمومية والمتمثلة في إحداث تغيير إيجابي وملمس في حياة المواطنين، إذ لا يقتصر جوهر التدخل العمومي على تحقيق نتائج آنية أو تنفيذ برامج محددة، بل يتعداه إلى مدى قدرته على الاستجابة الفعلية لتطلعات الأفراد ومعالجة مشكلاتهم وتلبية حاجياتهم بشكل مستدام.

ويُفهم التقييم، بالمعنى الدقيق، على أنه عملية تحليلية مركّبة تجمع بين البعد القيمي والبعد التفسيري؛ إذ يُنظر إليه، وفق تصور Patrick Viveret، بوصفه تكوينًا لحكم قيمي يُصدر في ضوء معايير محددة، بينما يركّز تصور Jean-Claude Deleau على تحديد الآثار الخاصة والملموسة التي تُحدثها السياسات العمومية. ولا يكتسب هذا الحكم القيمي مشروعيته إلا إذا استند إلى منظومة من المعايير، من أبرزها الفعالية والنجاعة والملاءمة، والتي تهتم أساسًا بقياس المخرجات المباشرة والإنجازات المحققة على المدى القصير. غير أن الاقتصار على هذه المعايير يظلّ عاجزًا عن الإحاطة بالقيمة الحقيقية للتدخلات العمومية، الأمر الذي يبرز معه معيار الأثر كعنصر حاسم ومكمل، إذ يتجاوز منطق قياس الإنجاز إلى تحليل النتائج النهائية على المدى المتوسط والبعيد، من خلال رصد التغيرات البنوية والمستدامة التي تُحدثها السياسات في حياة الأفراد والمجتمع، وهو ما ينسجم مع المقاربة الحديثة للتقييم القائمة على النتائج والتحولات وليس فقط على الوسائل والأنشطة.

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكمة أم رهين بحدود التطبيق؟

ويشير مفهوم الأثر إلى مجموع التغيرات الجوهرية وواسعة النطاق التي تترتب عن تدخل معين، سواء كانت هذه التغيرات إيجابية أو سلبية، مقصودة أو غير مقصودة. ويركّز هذا المفهوم على الأهمية النهائية والآثار التحويلية المحتملة للتدخل، من خلال تحليل انعكاساته على المدى الطويل وعلى مستويات متعددة، اجتماعية واقتصادية وبيئية، مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار غير المباشرة والثانوية والتغيرات المستدامة في الأنظمة والمعايير.²⁵

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/لجنة المساعدة الإنمائية (OECD/DAC) فقد عرفت الأثر في معجمها كما يلي: "أثر سياسة أو برنامج عمومي هو الآثار الإيجابية والسلبية، الأولية والثانوية، طويلة الأمد، التي تُحدثها تدخلات التنمية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، سواء كانت مقصودة أم غير مقصودة". وقد حظي تقييم الأثر باهتمام متزايد في الأدبيات العلمية والتطبيقية، نظراً لكونه حجر الزاوية في تقدير القيمة الحقيقية للسياسات العمومية، فضلاً عن التعقيد المنهجي الذي يميّزه واعتماده الكبير على أدوات التحليل الإحصائي.

أما تقييم الأثر فيعرف على أنه عملية تقييم تهدف إلى قياس مدى تحقيق تدخل معين لأهدافه واسعة النطاق، مع إبراز علاقات السببية بين التدخل والنتائج المحققة. ويمكن أن يعتمد هذا النوع من التقييم على مناهج تجريبية أو شبه تجريبية أو غير تجريبية. وفي بعض الحالات، يُستخدم هذا المصطلح للإشارة تحديداً إلى التقييمات التي تعتمد صراحةً على تحليل الحالة المقابلة (الافتراضية) لتحديد آثار التدخل، بما في ذلك المخرجات والنتائج المحققة.²⁶

ببساطة، يهدف تقييم الأثر إلى قياس التغيرات التي تطرأ على رفاه الأفراد، والتي يمكن نسبتها بشكل مباشر إلى مشروع أو برنامج أو سياسة معينة. ويُعدّ مفهوم الإسناد السببي (Causal Attribution) السمة الجوهرية لهذا النوع من التقييم، إذ يتمثل التحدي الرئيسي في تحديد طبيعة العلاقة بين التدخل والنتائج المحققة، بما يسمح بإرجاع هذه النتائج إلى التدخل ذاته دون غيره.

²⁵ Glossaire des principaux termes relatifs à l'évaluation et la gestion axée sur les résultats pour le développement durable Deuxième édition, OCDE, 2023, P 36.

²⁶ Ibid, P35.

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكمة أم رهين بحدود التطبيق؟

أما من الناحية العملية، فإن الهدف من تقييم الأثر يتمثل في تحديد الوضع الذي كان سيشهده المجتمع في غياب السياسة أو البرنامج محلّ التقييم. وتُعرف هذه الحالة الافتراضية "الوضع المضاد" أو "الحالة المقابلة" وهي تمثل مرجعاً أساسياً لفهم نتائج التدخل.

ويعتمد تقييم الأثر على مقارنة هذا الوضع الافتراضي غير الملاحظ بالوضع الفعلي الذي تم تسجيله بعد تنفيذ التدخل. ومن خلال هذه المقارنة، يمكن استخلاص العلاقة السببية بين التدخل العمومي والتغيرات المسجلة في مؤشرات ذات صلة، مثل الصحة أو التشغيل أو التعليم. وبذلك، يسمح هذا النهج بتحديد ما إذا كانت النتائج المحققة تعود فعلياً إلى التدخل، وليس إلى عوامل أخرى.

وقبل شروع المقيمين في تقييم أثر سياسة أو برنامج عمومي لابد من عزل الأثر لهاته الأخيرة، ولا يصبح ذلك ممكناً إلا بعد تحليل ودراسة مختلف العوامل الأخرى التي قد تؤثر على النتائج، مثل التغيرات الاقتصادية العامة أو الخصائص الفردية للمستفيدين. ولهذا الغرض، تعتمد تقييمات الأثر على مناهج كمية متقدمة، مثل التجارب العشوائية المضبوطة والأساليب شبه التجريبية، التي تهدف إلى بناء مقارنة موثوقة بين المستفيدين وغير المستفيدين أو بين فترات زمنية مختلفة، بما يسمح بتقدير الأثر السببي بشكل دقيق.

كما يتجاوز مفهوم الأثر مجرد قياس النتائج المباشرة، ليشمل أيضاً تحليل الآثار غير المباشرة والطويلة الأجل، وكذلك دراسة كيفية توزيع هذه الآثار بين مختلف الفئات الاجتماعية. فسياسة ما قد تحقق أثراً إيجابياً على المستوى الكلي، لكنها قد تؤثر سلباً على بعض الفئات، وهو ما يجعل تحليل الأثر أداة أساسية لدعم اتخاذ القرار العمومي وتحسين فعالية السياسات.

وفي هذا السياق، يُعتبر قياس أثر السياسات العامة أداة علمية ضرورية لتوجيه صانعي القرار، حيث يتيح لهم تقييم مدى تحقيق الأهداف المعلنة، واتخاذ قرارات مبنية على الأدلة بشأن استمرار السياسات أو تعديلها أو إلغائها. ومن ثم، فإن فهم وتحديد أثر السياسات لا يساهم فقط في تحسين كفاءة الإنفاق العام، بل يعزز أيضاً الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي.

المطلب الثاني: التخطيط المنهجي لتقييم الأثر وأدواته الأساسية

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكامة أم رهين بحدود التطبيق؟

يُعدّ التحضير لعملية التقييم مرحلة حاسمة تؤسس لجودة ومصادقية نتائجه، إذ يشكّل الإطار الذي يُبنى عليه نجاح التقييم لاحقاً. ويتطلب هذا التحضير مقارنة منهجية دقيقة تتضمن جملة من الخطوات المترابطة، من بينها بناء نظرية التغيير التي توضح الكيفية المتوقعة لتحقيق النتائج المستهدفة، وتطوير سلسلة النتائج، إضافة إلى صياغة أسئلة تقييم واضحة تعكس أهداف الدراسة، واختيار مؤشرات ملائمة تمكّن من قياس الأداء وتتبع التغيرات بشكل موضوعي.

وتبرز أهمية المرحلة في كونها تُمكن من بناء تصور منهجي واضح للتقييم منذ بدايته، بما يحدّ من التشتت ويضمن اتساق مختلف مراحلها، كما تسمح بتحديد الموارد الزمنية والبشرية والمالية اللازمة لإنجازه بشكل واقعي.

و من بين أهم الأدوات التي يعتمد المقيم إلى إعدادها بغرض تسهيل و إنجاز عملية التقييم نذكر ما يلي:

• بناء نظرية التغيير التي توضّح كيف يُفترض أن يحقق البرنامج نتائجه المرجوة.

• تطوير سلسلة النتائج كأداة مفيدة لتوضيح نظرية التغيير.

• تحديد أسئلة التقييم.

• اختيار المؤشرات التي سيتم من خلالها تقييم الأداء.

أولاً: نظرية التغيير

هي وصف يوضح كيف يُفترض أن يحقق التدخل النتائج المرجوة، فهي تبين المنطق السببي الذي يشرح كيف ولماذا يُمكن لبرنامج معيّن أن يصل إلى النتائج المستهدفة.²⁷

كما عرفت نظرية التغيير على أنها "أداة مبتكرة تأخذ شكل خريطة لتصميم وتقييم مبادرات التغيير الاجتماعي" ويقصد منها أيضاً "خريطة لمكوّنات البناء اللازمة لتحقيق الأهداف طويلة المدى لمبادرة التغيير الاجتماعي".

²⁷ Paul J. Gertler, Sebastian Martinez, Patrick Premand, Laura B. Rawlings, and Christel M. J. Vermeersch, Op cit, P 32.

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكمة أم رهين بحدود التطبيق؟

كما تُصوّر نظريات التغيير تسلسلاً من الأحداث التي تؤدي إلى النتائج، فهي تستكشف الشروط والافتراضات اللازمة لحدوث التغيير، وتبرز بشكل واضح المنطق السببي الذي يقوم عليه البرنامج، كما ترسم خريطة لتدخلات البرنامج ضمن مسارات سببية منطقية.

تقتضي نظرية التغيير تقديم عرضٍ نسقيٍّ متكاملٍ لمختلف مكوناتها، يقوم على بيان تسلسلها المنطقي، بدءاً بالمدخلات (Inputs) التي يركز عليها المشروع أو البرنامج أو السياسة، مروراً بالأنشطة المنفذة اعتماداً على تلك المدخلات، وما تقتضي إليه من مخرجات (Outputs)، سواء تعلّق الأمر بنشاط مفرد أو بحزمة من الأنشطة المتكاملة، وصولاً إلى النتائج (Outcomes) والتأثيرات (Impacts) المتوقعة، بما يعكس الترابط السببي بين هذه المستويات المختلفة.

فضلا عن ذلك تقتضي نظرية التغيير:

- تحديد الأحداث أو الظروف التي قد تؤثر في تحقيق النتائج المرجوة.
- توضيح الافتراضات التي يستند إليها البرنامج فيما يتعلق بعلاقات السبب والنتيجة.
- تحديد الافتراضات الحرجة التي ينبغي أن يخضع لها التقييم بالدراسة والتحقق، وذلك بالاعتماد على السياق السياسي والبيئي ومراجعة الأدبيات ذات الصلة.
- الافتراضات هي الشروط والعوامل التي يُفترض وجودها لكي ينجح التدخل، وتنقسم إلى:
- افتراضات حول الروابط بين النتائج في مستوياتها المختلفة.
- افتراضات حول توفر الشروط اللازمة لتحقيق النجاح.
- افتراضات حول العلاقة بين الأنشطة والنتائج.
- افتراضات سياقية أو بيئية قد تدعم أو تعيق التنفيذ والنتائج.²⁸

وتُعتبر الافتراضات الأكثر خطورة على نجاح البرنامج هي التي يجب على التقييم اختبارها والتحقق منها، ويتم دمجها ضمن نموذج نظرية التغيير أو عرضه معه بشكل واضح.

²⁸Evaluations Linda G. Morra Imas Ray C. Ris, the road to results designing and conducting effective development evaluations, the World Ban, 2009, P151, 158.

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكمة أم رهين بحدود التطبيق؟

تُعدّ نظرية التغيير عنصراً أساسياً في أي تقييم للأثر، نظراً لاعتماد هذا النوع من التقييم على تحليل العلاقة بين السبب والنتيجة. وكإحدى الخطوات الأولى في تصميم التقييم، يساعد بناء نظرية التغيير على تحديد وصياغة أسئلة التقييم بشكل دقيق.

إنّ بناء نظرية التغيير يتطلب وجوباً التمييز بين مجموعة من المفاهيم الأساسية أهمها:

المدخلات (Inputs): الموارد المتاحة للمشروع، بما في ذلك الموظفون والميزانية.

الأنشطة (Activities): الإجراءات أو الأعمال التي يتم تنفيذها لتحويل المدخلات إلى مخرجات.

المخرجات (Outputs): السلع والخدمات الملموسة التي تنتج عن أنشطة المشروع، وهي تحت السيطرة المباشرة للجهة المنفذة.

النتائج (Outcomes): الآثار التي يُتوقع تحقيقها عندما يستخدم المستفيدون مخرجات المشروع، وغالباً ما تظهر على المدى القصير إلى المتوسط، ولا تكون عادةً تحت السيطرة المباشرة للجهة المنفذة.

الأثر (Final outcomes): النتائج النهائية التي تُظهر ما إذا كانت أهداف المشروع قد تحققت، وغالباً ما تتأثر بعدة عوامل وتتحقق على المدى الطويل.

منطق البرنامج يقوم على تصور تسلسل سببي واضح: إذا تم تنفيذ أنشطة معينة، فإن ذلك يؤدي إلى نتائج محددة في إطار زمني معين ومع فئة مستهدفة محددة. وغالباً ما يُبنى هذا المنطق بشكل عكسي انطلاقاً من الهدف النهائي نحو المدخلات الحالية، مع مراعاة أن العلاقات بين العناصر قد تكون معقدة وليست خطية فقط.

بعد بناء نظرية التغيير، يحتاج المُقيّمون إلى التراجع خطوة إلى الخلف وتقييم جودة النظرية و ذلك حسب مجموعة من المعايير و نذكر منها ما يلي:

• التقييم وفقاً للاحتياجات الاجتماعية.

• تقييم المنطق والمقولية.

• المقارنة مع البحث والتطبيقات العملية.

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكمة أم رهين بحدود التطبيق؟

• مقارنة نظرية التغيير الخاصة بالبرنامج مع نظرية أو أكثر من النظريات العلمية ذات الصلة.²⁹

• يجب أن تكون نظرية التغيير قادرة على الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ✓ هل يعكس النموذج البرنامج بشكل دقيق؟
- ✓ هل جميع العناصر محددة بشكل جيد؟
- ✓ هل توجد فجوات في سلسلة المنطق السببي؟
- ✓ هل العناصر ضرورية وكافية؟
- ✓ هل العلاقات بين العناصر منطقية ومتماسكة؟
- ✓ هل من الواقعي افتراض أن البرنامج سيحقق الأهداف المعلنة بشكل فعال؟

ثانيا: سلسلة النتائج

تُعدّ سلسلة النتائج إحدى الطرق لتمثيل نظرية التغيير مثلها مثل النماذج المنطقية للأثر و المعتمدة في بعض منهجيات التدقيق كالدليل الإرشادي لتقييم السياسات العمومية لمنظمة الأرابوساي³⁰ وتشارك هذه النماذج جميعها في العناصر الأساسية لنظرية التغيير، وهي: السلسلة السببية، وتحديد الظروف والتأثيرات الخارجية، والافتراضات الرئيسية.

تُعدّ سلسلة النتائج تمثيلاً مبسطاً لنظرية التغيير، إذ تقوم على المبدأ نفسه الذي تستند إليه هذه الأخيرة، والمتمثل في إبراز الكيفية التي يعمل بها التدخل العمومي من خلال منطق سببي قائم على تحقيق النتائج انطلاقاً من المدخلات. فهي توضّح بصورة عملية ومتسلسلة كيف تتحول الموارد المتاحة إلى أنشطة، ثم إلى مخرجات، فنتائج وسيطة، وصولاً إلى النتائج النهائية أو الأثر المنشود. وبذلك، تُسهم سلسلة النتائج في تجسيد نظرية التغيير بشكل واضح، من خلال إبراز الترابط بين مختلف مراحل التدخل العمومي ومسار تحقيق أهدافه.

²⁹ Petter H. Rossi, Mark W. Lipsey, Howard E. Freeman, evaluation a systematic approach seventh edition, 2004.

³⁰ المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي)، الدليل الإرشادي لتقييم السياسات العمومية، سنة 2022.

ثالثا: بناء المخطط الاجتماعي (السوسيوجرام)

إن تنزيل أي سياسة أو برنامج عمومي على أرض الواقع وتنفيذها يستدعي تعبئة عدد كبير من الفاعلين الذين تختلف أدوارهم ووظائفهم وعادة ما تتداخل فيما بينها، لذا فإن الفهم الجيد لسياسة عمومية قصد تقييم أثرها من جهة و التصميم المحكم لنظرية التغيير من جهة أخرى يقتضيان وجوبا تحديدا دقيقا لجملة الأطراف ذات الصلة سواء أكانوا فاعلين أم مستفيدين مباشرين أو غير مباشرين ودراسة وافية لعلاقة و دور كل طرف ذي صلة في إطار منطق السياسة العمومية.

يمثل مجموع الفاعلين والأطراف ذات الصلة والعلاقة التي تجمع بينهم ضمن مخطط تُطلق عليه تسمية المخطط الاجتماعي (السوسيوجرام)، ذلك التي يُعرّف على أنه أداة في شكل تمثيل بياني تُتيح تصوّرًا واضحًا لمختلف الأطراف ذات الصلة بالسياسة العمومية، مع إبراز أدوارهم، وطبيعة علاقاتهم، ودرجة مساهمتهم في تحقيق أهدافها.

ويهدف إعداد المخطط الاجتماعي إلى:

- توفير رؤية شاملة لمجموع الأطراف ذات الصلة بالسياسة العمومية ووظائف كل منها لتسهيل فهم السياسة وإنجاح تقييمها؛
- فهم طبيعة الروابط القائمة بين مختلف الفاعلين، ورصد أوجه التكامل أو التداخل أو المنافسة في أدوارهم أثناء تنفيذ السياسة العمومية؛
- الإسهام في فهم أدقّ لمواقع الفاعلين واستراتيجياتهم والأهداف التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها؛³¹
- تحديد سبل وآليات و مراحل إشراكهم في عملية التقييم، مثل المقابلات، ومجموعات التركيز، وغيرها من أدوات التشاور.

وعليه، يشكّل السوسيوجرام أداة تحليلية أساسية تتيح فهم بنية العلاقات بين الفاعلين في تنفيذ السياسة العمومية والأطراف ذات الصلة، الأمر الذي يعزز من دقة التقييم و من جودة نتائجه ويكسبه طابعًا أكثر شمولًا وواقعية.

³¹ المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي)، الدليل الإرشادي لتقييم السياسات العمومية، OP cit، ص 59.

رابعاً: تحديد أسئلة التقييم

يُعدّ اختيار أسئلة التقييم أمراً بالغ الأهمية، لأنه يحدد اتجاه التقييم ونطاقه ويمنحه إطاراً مرجعياً واضحاً³²، كما يؤثر بشكل مباشر في اختيار التصميم المنهجي للتقييم والأدوات المعتمدة فيه. وبالتالي، فإن دقة صياغة أسئلة التقييم تسهم في تحصيل نتائج أكثر موضوعية وملاءمة وتجعل من عملية التقييم أكثر اقتصاداً ونجاعة في استهلاك الموارد.

وتسمح أسئلة التقييم بتركيز العمل التقييمي حول مجموعة من المحاور المحددة، بما يسهّل جمع المعطيات والمعلومات بشكل منظم، ويعزز عمق التحليل ودقته.³³

إن تصميم التقييم وخطة تنفيذه ترتبطان بشكل كبير بنوع الأسئلة التقييمية الرئيسية كانت أم فرعية والتي يسعى التقييم للإجابة عليها، ومن المهم الإشارة إلى أن الأسئلة التقييمية ثلاثة أنواع نذكر منها:

الأسئلة الوصفية (Descriptive Questions): تهتم بما يحدث فعلياً، فهي أسئلة تبحث عن وصف لعمليات، والظروف، والعلاقات التنظيمية، ووجهات نظر الأطراف المعنية.

الأسئلة المعيارية (Normative Questions): التي تقارن ما هو موجود بما يجب أن يكون. فهي تقوم بمقارنة الوضع الحالي بالهدف أو النتيجة المستهدفة. وتُشبه الأسئلة المعيارية تلك التي تُطرح في مجال مراجعة الأداء للتأكد من مدى الالتزام بالتوجهات المتفق عليها.

أسئلة السبب والنتيجة (Cause-and-Effect Questions): تركز على الإسناد السببي، و تمكن من تحديد الاختلاف الذي أحدثه التدخل. فهي أسئلة غالباً ما ترتبط بالنتائج (Outcomes) أو الأثر (Impact)، ولذلك فهي تسعى إلى قياس التغير الذي حدث نتيجة أو بسبب هذا التدخل. وتبحث أسئلة السبب والنتيجة في تحديد التأثيرات التي أحدثها مشروع أو برنامج أو سياسة معينة.³⁴

ترتبط أسئلة التقييم بمختلف مراحل السلسلة السببية للبرنامج أو السياسة، إذ تختلف طبيعتها باختلاف موقعها داخل هذه السلسلة. فغالباً ما تُشتق الأسئلة التكوينية من مستوى الأنشطة والمخرجات، حيث تركز

³² Evaluations Linda G. Morra Imas Ray C. Ris, Op cit, p 230.

³³ المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي)، الدليل الإرشادي لتقييم السياسات العمومية، OP cit، ص 35.

³⁴ Linda G. Morra Imas Ray C. Ris, OP cit, p 227.

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكمة أم رهين بحدود التطبيق؟

على متابعة تنفيذ البرنامج وتحسينه أثناء سيره، بينما تنطلق الأسئلة الختامية من النتائج المتوسطة والبعيدة المدى، وتهدف إلى الحكم على مدى تحقيق الأهداف والآثار المتحققة.

و تتطلب صياغة هذه الأسئلة إلى مراجعة الأدبيات والتجارب السابقة المرتبطة ببرامج مماثلة، إضافة إلى استحضار وجهات نظر مختلف أصحاب المصلحة، بما يضمن بناء تقييم أكثر اتساقاً وشمولاً وارتباطاً بالسياق الواقعي.

وفيما يخص تقييم الأثر، فإن السؤال الأساسي يُصاغ عادة على النحو الآتي: ما هو تأثير (أو الأثر السببي) لبرنامج ما على موضوع معين محل اهتمام؟ ويُعدّ هذا السؤال جوهر تقييم الأثر، لأنه لا يكفي بوصف التغيرات المسجلة، بل يسعى إلى تحديد مدى إسهام البرنامج نفسه في إحداث هذه التغيرات مقارنة بما كان سيحدث في غيابه.

و غالباً ما يتفرع السؤال المركزي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية الأكثر تحديداً، التي تساعد على تفكيك الأثر وتحليل مكوناته بشكل أدق. فقد تتعلق هذه الأسئلة مثلاً بحجم الأثر واتجاهه، أو باختلافه بين الفئات المستهدفة، أو بمدى استدامته عبر الزمن، أو حتى بكفاءة وفعالية التدخل مقارنة ببدائل أخرى.

تعدّ عملية اختيار أسئلة التقييم من بين عدد كبير من الأسئلة المحتملة خطوة أساسية في بناء أي تقييم فعال، إذ تتطلب تحقيق توازن بين الشمول في جمع القضايا ذات الصلة والتركيز على الأسئلة الأكثر أهمية. وللإجابة عن هذا التحدي، يقترح Cronbach (1982)، اعتماد مرحلتين متكاملتين في تحديد الأسئلة واختيارها و يتعلق الأمر بمرحلة التباعد ومرحلة التقارب.

في مرحلة التباعد (Divergent Phase)، يقوم المقيّم بجمع قائمة واسعة وشاملة من الأسئلة المحتملة دون استبعاد مبكر لأي منها، بالاعتماد على مصادر متنوعة مثل الملاحظات غير الرسمية، والمقابلات، والسجلات، والأساليب النوعية، بهدف استكشاف مختلف وجهات نظر الفاعلين وفهم البرنامج من زوايا متعددة، بما يسمح بتوليد أكبر عدد ممكن من القضايا ذات الصلة.

أما في مرحلة التقارب، فيتم تقليص هذه القائمة واختيار الأسئلة الأكثر أهمية وملاءمة، استناداً إلى معايير مثل استخدام المعلومات في صنع القرار، وإسهامها في تقليل الغموض، وأهميتها في التأثير على مسار البرنامج، ومدى شمولية التقييم، إضافة إلى إمكانية تنفيذها في حدود الموارد المتاحة، مع الحرص على إشراك أصحاب المصلحة لضمان التوافق حول أولويات التقييم.

خامسا: اختيار مؤشرات النتائج والأداء :

بعد تحديد أسئلة التقييم، لابد من اختيار مؤشرات النتائج التي ستستخدم لتقييم نجاح البرنامج. تحدد هذه المؤشرات أحجام التأثير المتوقعة. وتُعرف هذه المؤشرات على أنها أدوات أو مقاييس كمية أو نوعية تُستخدم لقياس مدى تحقق أهداف برنامج أو سياسة أو مشروع، ولمتابعة أدائه وتقييم نتائجه بشكل موضوعي. وتمثل هذه المؤشرات ترجمة عملية للأهداف إلى عناصر قابلة للقياس والملاحظة، مما يسمح بالحكم على مدى نجاح التدخل أو فشله.

فبالإضافة إلى مؤشرات السياق (الوضعية) ومؤشرات الموارد (المدخلات) ومؤشرات الإنجاز (المخرجات) ومؤشرات النتائج، نهتم في دراستنا بمؤشرات التقييم المرتبطة بالأثر والتي تُعرف على أنها مقاييس كمية أو نوعية تُستخدم لتحديد وقياس التغيرات طويلة المدى التي تُعزى سببياً إلى برنامج أو سياسة أو تدخل معين، مقارنة بما كان سيحدث في غيابه.

يجدر التنويه إلى أن الاعتماد على المؤشرات الكمية وحدها لا يوفر قراءة كافية وشاملة لآثار سياسات عمومية، إذ أن دورها يقتصر على إبراز حجم التغيير دون تبيان طبيعته أو دلالاته الفعلية، ولا تسمح بالكشف عن نوعية الأثر أو مستوى الرضا عنه. لذلك، يصبح من الضروري دعمها بمؤشرات نوعية تسمح بفهم أعمق لكيفية تحقق الأثر وتجلياته المختلفة لدى الفئات المستهدفة، بما يسمح بإنجاز تحليل أكثر توازناً يجمع بين قياس التغير وتقييمه.

المطلب الثالث: إشكالية السببية والواقع المضاد في تقييم الأثر

خلال العشرين سنة الماضية، ازداد بشكل كبير عدد الدراسات المتعلقة بتقييم الأثر، سواء أكانت تجريبية أو شبه تجريبية، وقد تم تطبيق هذه الأساليب في العديد من مجالات البحث. فعلى سبيل المثال، في مجال السياسات التعليمية، ارتفع عدد التجارب العشوائية المنضبطة المنشورة دولياً من عدد قليل في عام 1980 إلى أكثر من 80 تجربة سنوياً منذ عام 2010. وقد سارت التقييمات شبه التجريبية على نفس المنوال، وتشكل اليوم ما وصفه البعض بـ " الثورة التجريبية " Angrist و Pischke ³⁵.

³⁵ هما اقتصاديان قادا ما يُعرف بالثورة التجريبية في علم الاقتصاد، حيث طوّرا أساليب إحصائية مثل التجارب الطبيعية لتحليل العلاقات السببية اعتماداً على البيانات الواقعية بدل النظريات فقط.

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكمة أم رهين بحدود التطبيق؟

و يقصد بالطرق التجريبية تلك التقنيات التي تُعنى بملاحظة أثر تدخل معين مع استخدام مجموعة أو أكثر للمقارنة، حيث يتم توزيع الأفراد أو الوحدات بشكل عشوائي بين المجموعات. ويساهم هذا التوزيع العشوائي في ضمان تكافؤ المجموعات، مما يجعل تفسير النتائج أكثر بساطة ودقة، ويتيح استخلاص علاقات سببية بدرجة عالية من الموثوقية.

أما الطرق الشبه تجريبية فهي تلك التي تقوم على ملاحظة أثر تدخل معين مع استخدام مجموعة مقارنة، غير أن هذه المجموعات لا يتم تشكيلها عن طريق التوزيع العشوائي، بل تعتمد على اختيارات أو ظروف قائمة. ورغم أن هذا النوع من التصاميم أكثر تعقيداً في التطبيق والتحليل مقارنة بالتصاميم غير التجريبية، إلا أنه يتيح فهماً أفضل للعلاقات السببية المحتملة.³⁶

تهدف هذه الأساليب إلى معرفة ما إذا كان البرنامج أو السياسة هو السبب الحقيقي في النتائج التي نلاحظها، وليس مجرد عامل من بين عوامل أخرى. لذلك، تحاول هذه الطرق المقارنة بين من استفادوا من البرنامج ومن لم يستفيدوا منه، مع الحرص على أن يكونوا متشابهين قدر الإمكان. كما تسعى إلى تجنب الأخطاء الناتجة عن اختيار الأفراد لأنفسهم، لأن بعض الأشخاص قد ينجحون سواء شاركوا في البرنامج أم لا. الفكرة الأساسية هي تخيل ما كان سيحدث لهؤلاء الأشخاص لو لم يشاركوا في البرنامج، ثم مقارنة هذا الوضع المفترض بما حدث فعلاً. ومن خلال هذه المقارنة، يمكن تحديد الأثر الحقيقي للبرنامج بشكل أوضح وأكثر دقة إلى جانب الدراسات التي تطبق هذه الأساليب مباشرة باستخدام بيانات تجريبية أو شبه تجريبية.

وخلال العقدين الأخيرين تم بذل جهد كبير لتحسين هذه الأساليب أو لتقديم حلول للتغلب على بعض محدوديتها.

أولاً: الاستدلال السببي (Causal Inference)

إن تقييم أثر برنامج على مجموعة ما يضاهي قياس تأثيره السببي على تلك النتائج، ويكون ذلك عن طريق تحديد مدى مساهمته في تغيير الأوضاع المرصودة.³⁷

والاستدلال السببي هو عملية يسعى من خلالها المُقيّم إلى قياس العلاقة بين تدخل معين ونتائجه. عملياً، يتم ذلك عبر مقارنة ما يمكن أن يحدث للفرد إذا خضع للتدخل مع ما كان سيحدث له لو لم يخضع

³⁶ Bart Craig, Kelly Hannum, Experimental and quasi-experimental evaluations, p 20.□

³⁷ Paul J. Gertler, Sebastian Martinez, Patrick Premand, Laura B. Rawlings, and Christel M. J. Vermeersch, Op cit, p 47.

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكمة أم رهين بحدود التطبيق؟

له. غير أن هذا الأمر غير ممكن في الواقع، لأن الفرد نفسه لا يمكن أن يكون في الوقت ذاته خاضعاً للتدخل وغير خاضع له. لذلك، تركز أساليب تقييم الأثر على تقدير هذا الوضع «المضاد للواقع»، أي الحالة التي كان من الممكن أن تكون عليها الأمور لو لم يتعرض الفرد للتدخل³⁸.

فهو أداة أساسية في العديد من التخصصات، بما في ذلك الاقتصاد والعلوم الطبية والعلوم الاجتماعية. وهو يتيح للباحثين فهم وتفسير الظواهر في العالم الحقيقي، وخاصة في تحديد ما إذا كان متغير معين يؤثر في متغير آخر وكيف يحدث ذلك.

كما يُعرّف الاستدلال السببي على أنه توظيف النظرية والمعرفة العميقة بالتفاصيل المؤسسية من أجل تقدير أثر الأحداث والاختيارات على نتيجة معينة محل اهتمام. وهو ليس مجالاً جديداً؛ فقد انشغل البشر بمسألة السببية منذ العصور القديمة. غير أن الجديد يتمثل في التقدم الذي أحرز في تقدير الآثار السببية، سواء داخل المختبر أو خارجه.³⁹

يُعدّ الاستدلال السببي منهجاً علمياً يهدف إلى تحديد العلاقة السببية بين المتغيرات، أي التحقق مما إذا كان تغير في متغير معين يؤدي فعلياً إلى تغير في متغير آخر، وليس مجرد وجود ارتباط بينهما. وفي هذا السياق، تلعب الطرق الإحصائية دوراً محورياً، إذ تتيح تحليل البيانات، وتقدير الآثار السببية، واختبار الفرضيات، والتحكم في العوامل المربكة التي قد تؤثر على النتائج. غير أن الإحصاء وحده لا يكفي لإثبات السببية، بل لا بد من الاعتماد على إطار نظري واضح وتصميم بحثي ملائم يحدد كيفية تفسير العلاقات المرصودة. ومن ثمّ، تقوم العلاقة بين الاستدلال السببي والطرق الإحصائية على التكامل، حيث يحدد الاستدلال السببي الهدف المتمثل في قياس الأثر الحقيقي، بينما توفر الأدوات الإحصائية الوسائل الكمية اللازمة لتقدير هذا الأثر وتحليله بشكل دقيق.⁴⁰

وتركّز هذه الأساليب بشكل خاص على تقدير ما يُعرف بالنتائج الافتراضية، أي النتائج التي كان من الممكن أن تتحقق لو لم يتم تنفيذ التدخل. ويتم تحديد الأثر الحقيقي للسياسة من خلال مقارنة النتائج الفعلية للوحدات المعنية، مثل الأفراد أو المؤسسات، في ظل وجود التدخل مع ما كان يمكن أن يحدث في غيابه.

³⁸ Mady OUEDRAOGO, formation en évaluation d'impact des politiques publiques, Phd Sciences de la Santé Publique, p 4.

³⁹ Scott Cunningham, causal inference: The Mixtape, Yale University Press, 2021.

⁴⁰ Denis Fougère Nicolas Jacquemet, Policy evaluation using causal inference methods, Janvier 2020, p 2.

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكمة أم رهين بحدود التطبيق؟

وخلال السنوات الأخيرة، لم يقتصر الاهتمام على تطبيق هذه الأساليب فقط، بل امتد إلى تطويرها وتحسينها، إضافة إلى البحث عن طرق جديدة للتغلب على القيود التي قد تحد من دقتها وفعاليتها.

ثانيا: البديل الافتراضي (The Counterfactual)

يمكن اعتبار أثر برنامج ما (Δ) على أنه الفرق في النتائج (Y) لنفس الوحدة (فرد، أسرة، مجتمع...) بين حالة المشاركة في البرنامج وعدم المشاركة فيه. لكننا نعلم أن هذا الأمر مستحيل عملياً. ففي أي لحظة زمنية معينة، تكون الوحدة إما قد شاركت في البرنامج أو لم تشارك فيه؛ ولا يمكن ملاحظتها في نفس الوقت في حالتين مختلفتين (أي مع البرنامج وبدونه).

تعرف هذه الإشكالية بإشكالية الواقع المضاد أي كيف يمكن أن نقيس ما كان سيحدث إذا سادت الحالة الأخرى.

إذ تقوم على مقارنة وضعية تم فيها تنفيذ التدخل بوضعية افتراضية لم يُنفذ فيها، وهو ما يُعرف بالواقع المضاد.

عند إجراء تقييم للأثر، من السهل نسبياً الحصول على الحد الأول للمقارنة، أي النتيجة في وجود البرنامج (وتسمى أيضاً حالة المعالجة)، حيث نقوم ببساطة بقياس النتيجة لدى المشاركين في البرنامج.

لكن لا يمكننا ملاحظة الحد الثاني بشكل مباشر لنفس الأفراد، وهو ما كانت ستكون عليه النتائج في غياب البرنامج، لذلك نحتاج إلى تقدير هذا الواقع المضاد.

ولتوضيح هذا المفهوم بشكل أكثر أكاديمية، لنأخذ مثلاً في مجال التعليم: لنفترض أننا نريد قياس أثر برنامج دعم دراسي إضافي على تحصيل التلاميذ. سيكون حل مشكلة الواقع المضاد ممكناً إذا تمكنا من إيجاد "نسخة مطابقة تماماً" لكل تلميذ مشارك في البرنامج، بحيث تتطابق هذه النسخة معه في جميع الخصائص (المستوى الدراسي، القدرات، الظروف الاجتماعية...) لكنها لا تستفيد من البرنامج.

في هذه الحالة، يمكننا مقارنة نتائج التلميذ الذي استفاد من الدعم مع نتائج نظيره المطابق الذي لم يستفد منه، وذلك في نفس الفترة الزمنية. ويمثل الفرق بين النتيجتين الأثر الحقيقي للبرنامج.

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكمة أم رهين بحدود التطبيق؟

غير أنه في الواقع، يستحيل العثور على نسخ متطابقة تمامًا للأفراد، وهو ما يجعل تقدير الواقع المضاد تحديًا أساسيًا في تقييم الأثر.

• الواقع المضاد الزائف:

الواقع المضاد الزائف هو حالة يتم فيها مقارنة وضعية المستفيدين من برنامج أو تدخل بوضعية لا تعكس فعليًا ما كان سيحدث لهم في غياب هذا التدخل. وبمعنى آخر، يُعتمد، باستخدام بعض أساليب التقدير البسيطة، على مقارنة مباشرة تبدو منطقية في ظاهرها، لكنها لا تمثل الوضع الحقيقي البديل، مما يؤدي إلى تقديرات قد تكون متحيزة أو غير دقيقة لأثر البرنامج، يكون ذلك إما عن طريق المقارنة قبل و بعد أو مقارنة المستفيدين و غير المستفيدين.

أ- المقارنة قبل و بعد:

تعتمد هذه الطريقة على قياس أثر البرنامج من خلال مقارنة وضعية المستفيدين قبل تنفيذ التدخل بوضعيتهم بعده، وذلك بهدف رصد التغيرات التي طرأت على نتائجهم وحالتهم مع مرور الزمن.

غير أن هذه الطريقة قد تتعرض للتحيز بسبب وجود عوامل أخرى قد تؤثر بدورها في النتائج إلى جانب البرنامج محل التقييم، مثل التغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الزمنية. إذ تقوم هذه المقارنة على فرضية أساسية وهي أن وضعية المستفيدين كانت ستبقى على حالها مستقبلاً في غياب البرنامج وأنه لن تدخل عليها أي تغييرات، وهو افتراض يصعب تحقيقه عملياً في معظم الحالات.

وعليه، فإن التغييرات التي طرأت بعد تنفيذ التدخل سواء بالتحسن أو بالتراجع لا يمكن نسبه بشكل كامل إلى البرنامج، لأن جزءاً منها ربما يكون ناتجاً عن تأثيرات خارجية لا ترتبط مباشرة بالتدخل محل الدراسة⁴¹.

ونأخذ كمثال عن ذلك برنامج دعم القروض الصغرى الموجه لتمويل نساء حرفيات تعملن في المنزل لإنشاء مشاريع منزلية صغيرة. قبل إطلاق البرنامج، كان متوسط دخل النساء المستفيدات المحتملات يساوي 35,000 دينار سنوياً. وبعد سنة من تنفيذ البرنامج، ارتفع متوسط الدخل إلى 50,000 دينار سنوياً.

⁴¹ Mady Ouedraogo, Op cit, p 5.

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكمة أم رهين بحدود التطبيق؟

باستخدام طريقة «قبل وبعد»، يمكن أن نستنتج أن البرنامج ساهم في زيادة الدخل بمقدار 15,000 دينار، مع اعتبار أن وضعية ما قبل التدخل سوف تعتبر الواقع المضاد.

إذا تزامن تنفيذ البرنامج مع تحسين الخدمات السياحية و بالتالي ارتفاع عدد السياح، فقد يكون جزء كبير من زيادة الدخل ناتجاً عن تطوير قطاع السياحة وليس فقط عن القروض. في هذه الحالة، قد يكون الدخل لولا البرنامج قد ارتفع إلى 45,000 دينار، وبالتالي يكون الأثر الحقيقي للبرنامج أقل من 15,000 دينار.

ب-المستفيدون وغير المستفيدين:

في بعض الحالات يتم تقييم أثر برنامج عمومي اعتمادا على مقارنة بين المستفيدين من البرنامج وغير المستفيدين منه. غير أن هذه المقارنة قد تكون مضللة لأنها تقوم على فرضية أن المجموعتين متشابهتان، وهو ما يصعب حدوثه في الواقع غالباً.

فالمشاركون في البرنامج يختلفون عن غير المشاركين، سواء من حيث الخصائص الاجتماعية أو الاقتصادية أو حتى من حيث الدافعية والاهتمام. كما أن بعض البرامج تكون موجهة لفئات معينة، بينما تكون المشاركة في برامج أخرى اختيارية وتعتمد على قرار الفرد نفسه.

هذا الاختلاف يكمن في أن غير المشاركين لا يُعتبرون حتما مجموعة مشابهة للمشاركين، لأن لديهم دوافع أو ظروفًا خاصة حالت دون مشاركتهم، وهذه العوامل قد تكون في حد ذاتها مرتبطة بالنتائج المراد قياسها مثل الدخل أو النجاح أو الإنتاجية.

وعليه فإن الفرق الذي نلاحظه بين المجموعتين لا يعكس أثر البرنامج فقط، بل يعكس كذلك الاختلافات الأصلية بين أفراد المجموعتين. وهذا الذي يعرف بـ تحيز الانتقاء، وهو من أهم المشكلات التي تعترض تقييم الأثر⁴².

المطلب الرابع: أهم تقنيات تقييم أثر السياسات العمومية

من أصعب المشاكل التي يلاقيها تقييم الأثر هو نقص البيانات، إذ يستحيل ملاحظة النتائج التي كان سيقومها المستفيدون من البرنامج لو لم يستفيدوا منه. وفي غياب معلومات عن الواقع المضاد (السيناريو

⁴² Mady Ouedraogo, Op cit, page 6.

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكمة أم رهين بحدود التطبيق؟

الافتراضي)، يُعدّ الخيار الأفضل هو مقارنة نتائج مجموعة مستفيدة بنتائج مجموعة مقارنة غير مستفيدة. وفي هذا السياق، يسعى المقيمون إلى اختيار مجموعة مقارنة تكون ماثلة قدر الإمكان للمجموعة المعالجة، بحيث يُفترض أنه لولا التدخل لكانت نتائج المستفيدين ماثلة لنتائج أفراد مجموعة المقارنة.

ويتم تشكيل هاتين المجموعتين وفق عدة طرق ومنهجيات، تختلف من حيث دقتها ودرجة موثوقيتها، كما تتباين في مزاياها وحدودها التطبيقية. ومن بين هذه الطرق نذكر:

أولاً: التجارب العشوائية الميدانية: المنهج الذهبي لقياس أثر السياسات العامة وحدوده العملية

تُعدّ التجربة الميدانية العشوائية الطريقة الأكثر موثوقية لمعرفة أثر أي تدخل، وغالباً تُسمّى "المعيار الذهبي" في تصميم الدراسات الخاصة بتقييم السياسات. في هذا النوع من الدراسات، يتم توزيع الوحدات المستهدفة بشكل عشوائي (بالصدفة) بين مجموعة الضبط (مجموعة المقارنة) ومجموعة التدخل، بحيث تكون لكل وحدة نفس فرصة الانضمام إلى أي من المجموعتين. ثم تُقاس النتائج في المجموعتين، ويُفترض أن الفرق بينهما يعود إلى أثر التدخل.

غير أن من أهم صعوبات هذه التجارب أنها غالباً مكلفة وتأخذ وقتاً طويلاً، كما تُعتبر أحياناً غير مقبولة أخلاقياً، خاصة عندما يُحرم أفراد مجموعة الضبط من الاستفادة من تدخل يُفترض أنه مفيد.⁴³

يُفهم أثر البرنامج على أنه الفرق في النتائج بين الوحدات التي تلقت التدخل وتلك "المشابهة" التي لم تتلقه. فإذا كانت المجموعتان متشابهتين تماماً، فإنهما تتأثران بنفس الطريقة بالعوامل الخارجية غير المرتبطة بالبرنامج. وبالتالي فإن أي فرق في النتائج بينهما يُفترض أنه ناتج عن البرنامج. ويكون هدف تقييم الأثر، خاصة في التجارب العشوائية، هو فصل هذا الفرق وقياسه.

العنصر الأساسي في قياس أثر البرامج بهذه الطريقة هو تكوين مجموعة ضابطة (مجموعة مقارنة) لا تشارك في البرنامج لكنها مشابهة جداً لمجموعة التدخل. ويُقصد بالتشابه في هذا السياق ما يلي:

• تماثل في التركيبة: أي أن المجموعتين تحتويان على نفس نوع الأفراد أو الوحدات من حيث الخصائص التي لها علاقة بالبرنامج والنتائج.

⁴³ Massimo Loi and Margarida Rodrigues, A note on the impact evaluation of public policies: the counterfactual analysis, European commission, 2012, page 8.

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكمة أم رهين بحدود التطبيق؟

• تماثل في الاستعدادات المسبقة: أي أن المجموعتين لديهما نفس القابلية أو الاستعداد لتحقيق النتائج قبل تنفيذ البرنامج.

• تماثل في الخبرات: أي أن المجموعتين تمارن بنفس الظروف العامة خلال فترة الدراسة مثل التغيرات الطبيعية أو الأحداث الخارجية.

ورغم أنه يمكن نظريًا جعل كل فرد في مجموعة التدخل مطابقًا تمامًا لفرد في مجموعة الضبط، فإن هذا غير ممكن عمليًا، لأنه لا يوجد أفراد أو أسر متطابقون تمامًا في كل شيء. ومع ذلك، لا يشترط التطابق الكامل، بل يكفي أن تكون المجموعتان متشابهتين بشكل عام في العوامل التي تؤثر على النتائج.

إذ تعتبر العشوائية أفضل طريقة لتحقيق التشابه وجعل المجموعتين متشابهتين وذلك بجعل توزيع الأشخاص على المجموعتين يتم بالصدفة. ومن المهم ألا نفهم العشوائية على أنها فوضى، بل هي طريقة منظمة تضمن أن لكل فرد نفس فرصة الانضمام لأي مجموعة.

ولتنفيذ الاختيار العشوائي بشكل صحيح، يتم استخدام أدوات تعتمد على الصدفة مثل جداول الأرقام العشوائية أو برامج توليد الأرقام العشوائية. ويتم اتخاذ القرار الخاص بكل فرد فقط بناءً على النتيجة العشوائية.

وبما أن التوزيع يتم بالصدفة، فإن جميع العوامل الأخرى التي قد تؤثر على النتائج تكون موزعة بشكل متقارب بين المجموعتين، مع وجود اختلافات بسيطة ناتجة عن الصدفة فقط.

ومع ذلك، حتى مع العشوائية، قد لا تكون المجموعتان متطابقتين تمامًا. فقد يحدث مثلاً أن تحتوي مجموعة الضبط على عدد أكبر من النساء مقارنة بمجموعة التدخل، لكن هذه الفروق تكون بسبب الصدفة. وإذا تم تكرار العملية أو زيادة عدد الأفراد، فإن هذه الفروق سوف تتجه إلى الاختفاء.

ويمكن استخدام طرق احتمالية لمعرفة احتمال حدوث هذه الفروق، كما تُستخدم اختبارات إحصائية لمعرفة ما إذا كانت الفروق في النتائج ناتجة عن الصدفة أم تعكس أثرًا حقيقيًا للتدخل.

وأخيرًا، فإن من أهم نتائج الاعتماد على الصدفة والاختبارات الإحصائية هو أن تقييم الأثر يحتاج إلى عدد كبير من الحالات. فكلما زاد عدد الأفراد في المجموعتين، أصبح التشابه بينهما أكبر من الناحية

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكمة أم رهين بحدود التطبيق؟

الإحصائية. لذلك فإن الدراسات التي تعتمد على عدد قليل من الأفراد غالبًا لا تكون كافية لتحديد أثر البرنامج بدقة، لأن احتمال تأثير الصدفة فيها يكون أكبر.⁴⁴

ثانياً: المقارنة على أساس درجة الميل: أسلوب شبه تجريبي لمحاكاة العشوائية وتقدير أثر السياسات

تُعدّ طريقة المطابقة اعتمادًا على درجة الميل من أهم الأساليب الشبه تجريبية المستخدمة في تقييم الأثر، خاصة في الحالات التي يتعذر فيها اعتماد التوزيع العشوائي. تقوم هذه الطريقة على فكرة أساسية مفادها أن الأفراد المستفيدين من البرنامج غالبًا ما يختلفون عن غير المستفيدين من حيث الخصائص، وهو ما قد يؤدي إلى انحياز في تقدير الأثر.

وتُعرّف درجة الميل على أنها الاحتمال الشرطي لمشاركة الفرد في البرنامج، وذلك اعتمادًا على مجموعة من الخصائص الملاحظة مثل العمر، الدخل، المستوى التعليمي وغيرها.

لتجاوز مشكلة اختلاف المستفيدين عن غير المستفيدين، نحاول أولاً تقدير فرصة استفادة كل شخص من البرنامج. هذه الفرصة تُحسب اعتمادًا على معلومات بسيطة مثل العمر، الدخل، أو المستوى التعليمي.

بعد ذلك، نقوم بمقارنة كل شخص استفاد من البرنامج مع شخص آخر لم يستفد، لكنه يشبهه كثيرًا في هذه الخصائص. أي أننا نحاول إيجاد "نسخة قريبة" له لم تحصل على البرنامج.

و عليه فيُعد تطبيق هذه الطريقة بسيطًا، إذ يتم، لكل فرد في مجموعة المعالجة، إيجاد فرد مماثل له (بمثابة "توأم") ضمن مجموعة غير المستفيدين، وذلك اعتمادًا على الخصائص الملاحظة.⁴⁵

بهذه الطريقة، تصبح المقارنة بين المجموعتين أكثر عدالة، حيث يتم تقليل الفروق المسبقة بين الأفراد فيصبح الفرق بين الشخصين في النتائج أقرب لأن يكون بسبب البرنامج نفسه، وليس بسبب اختلاف خصائصهما إذ تحاول هذه الطريقة محاكاة منطق التجربة العشوائية من خلال إعادة تشكيل مجموعة مقارنة مشابهة قدر الإمكان لمجموعة المستفيدين.

⁴⁴ E.Freeman. Peter H. Rossi Mark W. Lipsey Howard E.Freeman, Op cit, p 259.

⁴⁵ Massimo Loi and Margarida Rodrigues, Op cit, p 14.

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكمة أم رهين بحدود التطبيق؟

ففي التجارب العشوائية يتحقق التشابه تلقائيًا بفضل التوزيع العشوائي، بينما في طريقة درجة الميل يُعاد بناء هذا التشابه إحصائيًا لغياب العشوائية.

غير أن فعالية هذه الطريقة تبقى مرتبطة بمدى توفر معلومات كافية ودقيقة حول خصائص الأفراد، إذ إنها لا تأخذ بعين الاعتبار العوامل غير الملاحظة التي قد تؤثر على كل من المشاركة والنتائج، وهو ما يمثل أحد أهم حدودها.

حاولت طريقة مطابقة درجة الميل محاكاة التوزيع العشوائي بين مجموعة المعالجة ومجموعة المقارنة من خلال اختيار وحدات لها احتمالات مشابهة للانضمام إلى البرنامج. وبما أنها لا تعتمد على توزيع عشوائي حقيقي بل تحاكيه، فهي تُصنّف ضمن الأساليب شبه التجريبية⁴⁶.

ويُحسب أثر البرنامج من خلال الفرق المتوسط في النتائج بين مجموعة المعالجة والوحدات المطابقة لها في مجموعة المقارنة. وبعبارة أخرى، يتم تقدير الأثر بمقارنة متوسط نتائج المجموعة المستفيدة مع متوسط نتائج مجموعة فرعية ماثلة إحصائيًا، تم اختيارها بناءً على الخصائص الملاحظة.

ثالثًا: الفرق المزدوج: منهج زمني لتقدير الأثر ومعالجة العوامل غير الملحوظ

إن المطابقة باستخدام نموذج درجة الميل لا تستطيع أخذ الخصائص غير الملحوظة في الاعتبار، والتي قد تفسر سبب انضمام مجموعة ما إلى البرنامج، وقد تؤثر أيضًا على النتائج. لذلك، فإن دمج المطابقة مع منهجية الفرق في الفرق يساعد على معالجة الخصائص غير الملحوظة الثابتة عبر الزمن بين المجموعتين.⁴⁷

تُعد طريقة الفرق في الفرق تقنية تقوم على طرح الفرق في مؤشر الأثر بين المجموعتين في الحالة المرجعية من الفرق في مؤشر الأثر بين المجموعتين في لحظة التقييم.⁴⁸

⁴⁶ Paul J. Gertler, Sebastian Martinez, Patrick Premand, Laura B. Rawlings, and Christel M. J. Vermeersch, Op cit, p 144.

⁴⁷ Paul J. Gertler, Sebastian Martinez, Patrick Premand, Laura B. Rawlings, and Christel M. J. Vermeersch, Op cit, p134.

⁴⁸ Mady OUEDRAOG Op cit, p 12.

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكمة أم رهين بحدود التطبيق؟

طريقة الفرق في الفرق (Difference-in-Differences – DID) تستفيد من البعد الزمني للبيانات من أجل تحديد الحالة الافتراضية (الواقع المضاد). وتتطلب هذه الطريقة توفر بيانات لكل من المجموعة المعالجة ومجموعة المقارنة، وذلك قبل وبعد تنفيذ البرنامج.

ويتم تقدير الأثر من خلال مقارنة الفرق في النتائج بين المجموعتين (المعالجة والمقارنة) بعد تنفيذ البرنامج، مع الفرق الذي كان موجوداً بينهما قبل تطبيقه. وبذلك لا تركز هذه الطريقة فقط على الاختلاف بين المجموعتين، بل تأخذ أيضاً في الاعتبار تطور هذا الاختلاف عبر الزمن.

ويتم حساب الأثر عبر مرحلتين: في المرحلة الأولى يتم حساب الفرق قبل وبعد التدخل لكل من المجموعة المعالجة والمجموعة المقارنة، أي:

• داخل المجموعة المعالجة: (بعد - قبل)

• الفرق داخل المجموعة المقارنة: (بعد - قبل)

ثم في المرحلة الثانية يتم أخذ الفرق بين هذين الفرقين، بحيث يكون أثر البرنامج كما يلي:

أثر البرنامج = (تغير نتائج المجموعة المعالجة) - (تغير نتائج المجموعة المقارنة)

وبهذا الأسلوب، يعتمد تقدير الأثر على مقارنة التغيرات عبر الزمن بدلاً من مقارنة القيم في لحظة واحدة فقط، مما يجعل منهجية أداة قوية في تقييم السياسات والبرامج عندما تتوفر بيانات قبل وبعد التدخل.⁴⁹

الخاتمة:

في الختام، وبقدر ما شهدته تقنيات تقييم الأثر من تطور متسارع وملحوظ، مدفوعاً بالتقدم في الأساليب الإحصائية والرياضيات التطبيقية، وتعزيزها بقدرات تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، مما أتاح إمكانيات أدق لنمذجة الظواهر المعقدة واستخلاص العلاقات الخفية بين المتغيرات وتحسين جودة التنبؤ واتخاذ القرار، فإن هذه الطفرة المنهجية والتكنولوجية لم تُلغ الإشكالات الجوهرية التي تحيط بتقييم أثر

⁴⁹ Massimo Loi and Margarida Rodrigues, Op cit, 32.

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكامة أم رهين بحدود التطبيق؟

السياسات العمومية، بل جعلتها أكثر بروزاً ودقة، خاصة مع تزايد تعقيد البيئات الاقتصادية والاجتماعية وتعدد الفاعلين وتباين مصالحهم، وهو ما يفرض ضرورة التعامل مع التقييم ليس فقط كعملية تقنية، بل كمسار تحليلي متعدد الأبعاد يتقاطع فيه العلمي بالقيمي والسياسي.

وفي هذا الإطار، يبرز الذكاء الاصطناعي كأداة واعدة لتعزيز دقة وفعالية تقييم السياسات العمومية، من خلال قدرته على معالجة كميات هائلة من البيانات، واكتشاف الأنماط غير الظاهرة، وتحسين نمذجة العلاقات المعقدة، لا سيما فيما يتعلق بتقدير الوضعيات المضادة للواقع وتوسيع إمكانيات المحاكاة واستشراف السيناريوهات. غير أن هذا التطور، رغم أهميته، لا يلغي القيود البنيوية لعملية التقييم، بل يعيد صياغتها ضمن مستوى أعلى من التعقيد، حيث تظل نتائج النماذج رهينة بجودة البيانات والفرضيات المعتمدة.

وتتمثل أولى هذه الصعوبات في إشكالية اختيار معادلة قياس القيمة الاجتماعية، حيث يعكس هذا الاختيار تنوع التفضيلات الأخلاقية داخل المجتمع، مما يجعل من الصعب اعتماد معادلة واحدة تعبر عن الجميع. لذلك، يمكن للمقيم أن يستند إلى أهداف صانعي القرار كمرجعية، أو أن يتبنى مجموعة من دوال القياس التي تعكس وجهات نظر مختلفة، وهو ما يستدعي بدوره تقييم "الملاءمة الأخلاقية" التي تقيس مدى شمولية التقييم وقدرته على استيعاب هذا التعدد القيمي. وفي هذا السياق، لا يستطيع الذكاء الاصطناعي حسم هذا الاختيار، لأنه يظل مسألة معيارية ترتبط بالقيم لا بالمعطيات فقط.

أما الصعوبة الثانية فتتعلق باختيار الحالات المرجعية، التي تمثل البدائل الممكنة للسياسة المقيمة وتحدد إطار المقارنة. إذ لا يُعد هذا الاختيار محايداً، بل يتأثر باعتبارات سياسية ومؤسسية تحدد نطاق التحليل، وغالباً ما يتم تمثيل هذه البدائل من خلال نماذج بنيوية تُصاغ على شكل تعديلات في المعادلات التي تحكم الظاهرة المدروسة، بما يسمح بمقارنة نتائج وجود السياسة مع وضعيتها غيبتها، وهو ما يندرج ضمن مفهوم "الملاءمة السياسية". وهنا يمكن للذكاء الاصطناعي أن يدعم بناء هذه السيناريوهات وتحليلها، دون أن يعفي من الطابع الاختياري والسياسي الذي يطبعها.

في حين ترتبط الصعوبة الثالثة بالافتراضات المتعلقة بالعلاقة السببية، حيث تعتمد تقييمات الأثر على بيانات ووضعيات مضادة للواقع (counterfactuals)، ويظهر إشكال التعريف السببي عندما يمكن تفسير نفس المعطيات وفق أنظمة سببية متعددة، مما يؤدي إلى نتائج مختلفة وربما متعارضة. ولمواجهة هذا التحدي، يتم اللجوء إلى تقييد بعض دوال القياس الاجتماعي أو فرض قيود مسبقة على النماذج السببية المعتمدة، مع

تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكامة أم رهين بحدود التطبيق؟

قياس مدى اتساقها وشموليتها من خلال ما يُعرف بـ"الملاءمة السببية". وفي هذا الإطار، يمكن لتقنيات التعلم الآلي أن تُحسن تقدير العلاقات واختبار الفرضيات، لكنها لا تلغي تعدد التفسيرات السببية الممكنة.

وبذلك، يظل تقييم السياسات العمومية مجالاً يتطلب موازنة دقيقة بين الصرامة المنهجية والوعي بحدودها، حيث يشكل الذكاء الاصطناعي أداة داعمة تُعزز قدرات التحليل والاستشراف، دون أن يكون بديلاً عن الحكم النقدي أو عن إدماج الأبعاد الأخلاقية والقيمية والإنسانية والسياسية في مختلف مراحل التقييم.

كما توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى إبراز الأهمية البالغة لتقييم التدخلات العمومية باعتباره أداة أساسية لتحسين الأداء العمومي والرفع من فعالية السياسات العمومية. كما تطرقنا، بإيجاز، إلى منهجية التقييم، مع تسليط الضوء على بعض الصعوبات المنهجية التي قد تعترض عملية التقييم وتحدّ من فعاليتها. و في الأخير أختتم هذا العمل بتقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تعزز ممارسات التقييم في الجزائر وتطورها، بما يسهم في ترسيخ ثقافة التقييم والارتقاء بجودة القرار العمومي وفعاليتها، ومن أبرز هذه التوصيات:

مواصلة العمل على مأسسة التقييم بتعزيز مكانة ودور الهيئات المكلفة به كمجلس المحاسبة والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمفتشية العامة للمالية.

مواصلة التكريس القانوني للتقييم على غرار المادة الثانية من القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم والذي ينص على أن: " يُعَدّ قانونُ المالية بالرجوع إلى تأطير وبرمجة الميزانية كما هو محدد في المادة 5 من هذا القانون، ويساهم في تجسيد السياسات العمومية التي يكون تنفيذها مؤسّساً على مبدأ التسيير المتمحور حول النتائج، انطلاقاً من أهداف واضحة ومحددة وفقاً لغايات المصلحة العامة والتي تكون موضوع تقييم".

العمل على تكوين الموارد البشرية المتخصصة في مجال تقييم السياسات العمومية، عبر تنظيم دورات تكوينية وتشجيع التخصصات الجامعية المرتبطة بالاقتصاد القياسي وتحليل البيانات والتقنيات الإحصائية والتقييم.

تكثيف الجهود البحثية والأكاديمية الرامية إلى تطوير تقنيات تحليل البيانات والأساليب الإحصائية، بما يسمح بتحسين دقة وجودة نتائج التقييم وموثوقيتها، مع تعزيز التعاون بين مختلف الفاعلين المؤسسيين والجامعات ومخابر البحث العلمي.



تقييم أثر السياسات العمومية بين النظرية والممارسة، رافعة للحكامة أم رهين بحدود التطبيق؟

العمل على توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في مجال تقييم السياسات العمومية،
لما تتيحه من إمكانيات متقدمة في معالجة البيانات وتحليلها، بما يساهم في ترشيد الموارد، وتسريع عمليات
التقييم، والرفع من نجاعتها وفعاليتها .